OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

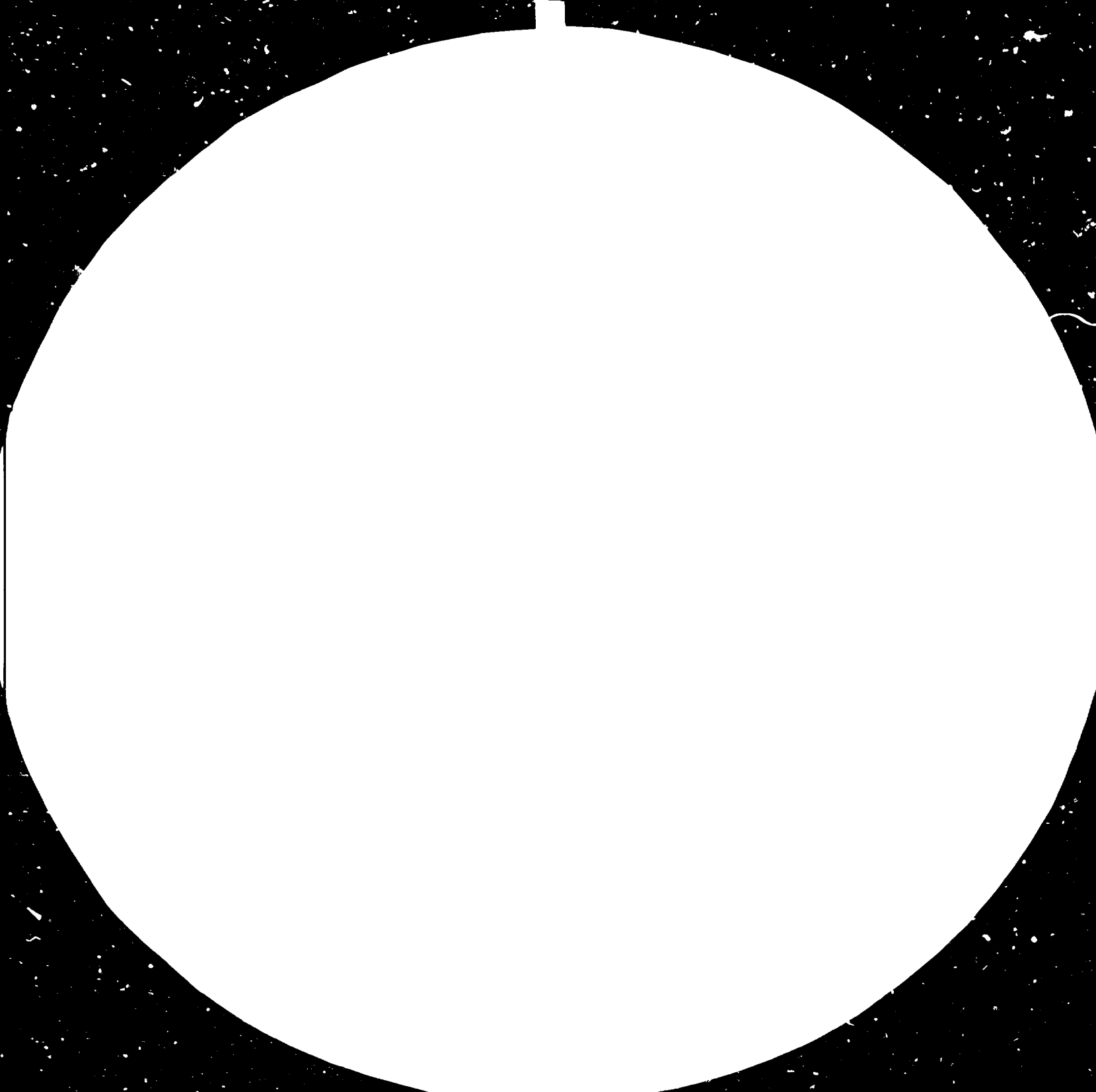

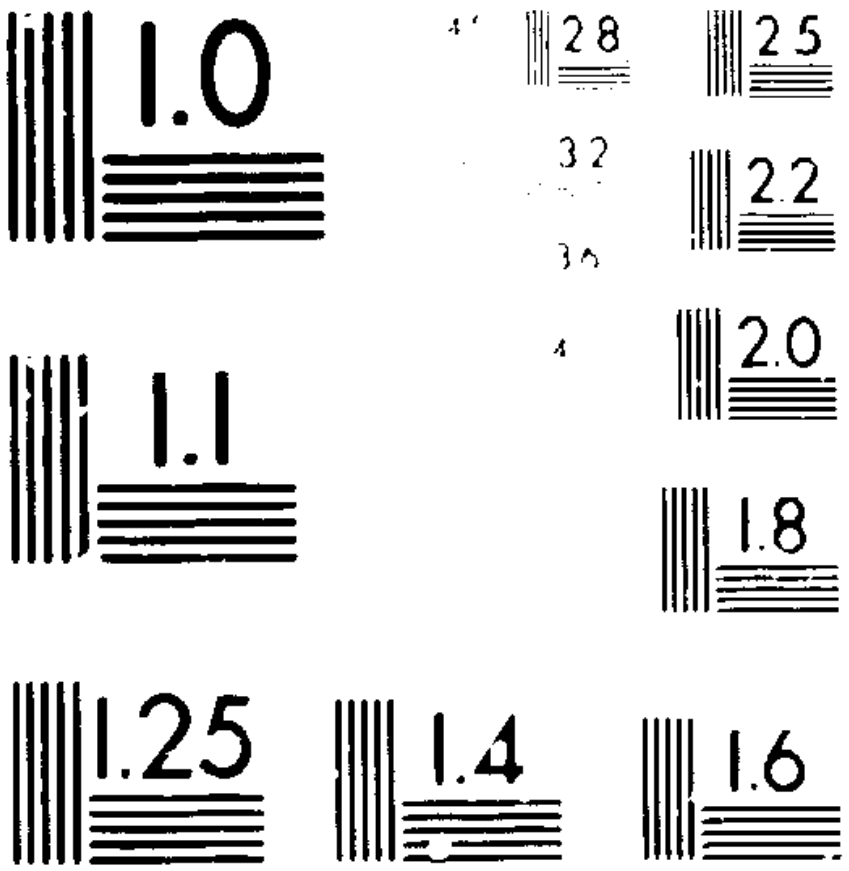

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
ANSI/ASME PH2.1 TEST CHART No. 2

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-63446

المحتويـــات

الفصـــل		الفقـــرات	الصفحة
الأول -	الاعلانات والمقررات والمفاهيم ذات الصلة باعـادة تشكيل الهيكـل واعـــادة التوزيـــع	١ - ٢٢	٣
	ألف - الاعلانات والمقررات	١ - ١٠	٣
	باء - المصطلحات	١١ - ١٥	٥
	جيم - الاعتبارات الأساسية	١٦ - ٢٢	٧
الثاني -	الاتجاهات في اعادة التشكيل الهيكلي الصناعي ..	٢٣ - ٨٦	١٠
	ألف - نبـــذة	٢٣ - ٢٧	١٠
	باء - صناعة السلع الانتاجية	٢٨ - ٤٩	١٤
	جيم - صناعة الالكترونيات	٥٠ - ٦٩	٢٠
	دال - صناعة البتروكيميائيات	٧١ - ٧٥	٢٦
	هاء - صناعتا النسيج والملبوسات	٧٦ - ٨٧	٢٩
الثالث -	العوائق والآفاق	٨٨ - ١١٠	٣٢
	ألف - العوائق التي تواجه اعادة تشكيل هيكـــل الصناعة واعادة توزيعها	٩١ - ١٠١	٣٢
	باء - الآثار الاستراتيجية على البلدان النامية	١٠٢ - ١١٠	٣٧
الرابع -	استنتاجات وتوصيـــات	١١١ - ١٣٤	٤٠
الحواشي	.....		٤٦

أولا - الاعلانات والمقررات والمفاهيم ذات الصلة باعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع

ألف - الاعلانات والمقررات

١ - صدرت بشأن اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية واعادة تشكيل هيكل الصناعة عدة قرارات واعلانات على مرّ السنين في المحافل الدولية كما صدرت نداءات كي يتخذ المجتمع الدولي اجراءات في هذا الصدد . وقد وضع اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي الذي اعتمد في المؤتمر العام الثاني لليونيدو في عام ١٩٧٥ (ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع) أساسا لاعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم واعادة توزيعها ، وذلك بتوجيه نداء لزيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ، واعتماد البلدان المتقدمة النمو لسياسات ترمي الى تشجيع الصناعات الأقل قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي لكي تتحرك صوب خطوط انتاج أكثر قابلية للحياة ، مما يؤدي الى استحداث تعديلات هيكلية في البلدان المتقدمة النمو واعادة التوزيع الى البلدان النامية (المرجع نفسه ، الفقرة ٥٩ (ط) ص ٦٩) . واضافة لذلك ، أوصى اعلان ليما باقامة نظام مشاورات مستمرة بغرض تسهيل تحقيق الأهداف الموضوعة في مجال التصنيع ، بما فيها اعادة توزيع طاقات انتاجية معينة موجودة في البلدان المتقدمة النمو وانشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية .

٢ - وجرى زيادة تأكيد هذه المبادئ الأساسية في محافل أخرى . ومن ثم فان التكييف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو يؤدي الى انهاء الدعم للصناعات غير القادرة على المنافسة ، وتحويل الموارد الى قطاعات أخرى من قطاعات الاقتصاد ، ويصحب ذلك ازدياد الوصول الى أسواق تلك البلدان . وتم التشديد على أن اعادة التوزيع ينبغي أن يشمل بالدرجة الأولى خلق قدرات صناعية جديدة في البلدان النامية . وينبغي حفز اقتصاد هذه البلدان بما يتمشى مع أولوياتها الوطنية ، وينبغي أن تؤدي الى زيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية .

٣ - وقد جرى التشديد ، على سبيل المثال ، في المؤتمر العام الثالث لليونيدو المنعقد في نيودلهي من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، على أن اعادة تشكيل هيكل الصناعة بنجاح يتطلب استراتيجيات طويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي . وأعلن المؤتمر أن نظام المشاورات وسيلة لاعادة توزيع الصناعة من البلدان متقدمة النمو الى البلدان النامية واعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم (PI/72 ، الفقرة ٤١) . وبما أن دور قوى السوق ودور القطاع العام على السواء ينظر اليهما على أنهما من الأدوار الهامة في مجال اعادة التوزيع ، فقد جرى التشديد في خطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية على أنه ينبغي متابعة عملية اعادة التوزيع بمقتضى مبدأ المزية النسبية الديناميكية

(ID/CONF.4/22 ، الفصل السادس ، الفقرة ١٤٠) . وجرى في الوقت نفسه تحديد عدد من الشروط لاعادة التوزيع الى البلدان النامية . ومن ثم لا ينبغي ألا تكون اعادة التوزيع ذريعة لاقامة صناعات تستخدم الموارد البشرية أو الطبيعية المحلية بصورة تلحق الضرر بالبلدان النامية ، أو لا تنطوي على احترام السيادة الوطنية على مثل تلك الموارد. ولا ينبغي لها أن تزيد من حدة التفاوت الاقتصادي ولا أن تنقل تكنولوجيات بالية أو أن تحدث تلوثا غير مقبول .

٤ - وتضمنت الوثائق التي اعتمدت في ليما وتيودلهي نداءات الى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير محددة ، بما فيها التكييف الايجابي ، ووقف الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، و"شفافية" السياسات ، وتبادل المعلومات بشأن اجراءات السياسة العامة ، بوجه عام ، وذلك لزيادة فرص الانتاج والتجارة في البلدان النامية . ونوشدت اليونيدو بوجه خاص للاضطلاع بمراقبة عملية اعادة تشكيل لهيكل واجراء دراسات عن السياسات العامة المؤدية الى اعادة التوزيع ، وعن الصناعات والقطاعات الملائمة لذلك .

٥ - وقد أشارت محافل دولية هامة أخرى بعد ذلك الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها . ورددت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق) ذكر الدور الرئيسي من تحقيق هدف ليما الذي يطالب باجراء "تغييرات بعيدة المدى في هيكل الانتاج العالمي" (المرجع نفسه ، الفقرة ٧٢) . وفي هذا السياق ينظر الى اعادة توزيع القدرات الصناعية على أنها عنصر حاسم ، وجرى ايضاح مفهومها والعوامل المتصلة بها بشيء من التفصيل في الاستراتيجية (المرجع نفسه ، الفقرة ٧٣) .

٦ - وأشير أيضا بالتحديد في الاعلان الاقتصادي الصادر عن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، المنعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، الى اعادة توزيع الصناعة والى نظام المشاورات بوصفه احدى آليات اعادة التوزيع (A/38/132-S/15675 ، المرفق ، الفصل الثالث ، ص ١٠٩ ، الفقرة ١١١) .

٧ - واتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مر السنين سلسلة من المبادرات بشأن هذه المسائل . وشددت الأونكتاد في التقرير الذي تعلق بالحمائية والعلاقات التجارية والتكييف الهيكلي الذي قدم الى دورتها السادسة ، على الربط بين اعادة التوزيع الشاملة والتكييف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو ، اذ ذكرت أن : "قدرة البلدان النامية على مواصلة جهودها الانمائية تتوقف الى حد بعيد على استعداد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو لاتخاذ سياسات ايجابية بشأن التكييف الهيكلي" (١). وقدمت الأونكتاد لهذا الغرض عددا من التوصيات من أجل تعزيز نظام التبادل التجاري الدولي واستنباط سياسات ايجابية بشأن التكييف الهيكلي (٢).

٨ - ووصفت الأونكتاد في قرارها ١٥٩ (د - ٦) (٣)، التكييف الهيكلي بأنه " ظاهرة عالمية متنامية" ، يمكن أن يؤدي الى " تقسيم دولي فعّال وعادل وديناميي للعمل يمكّن

البلدان النامية من ضمان زيادة حصتها في الانتاج والتجارة في السلع المصنّعة والمصنوعات في العالم" . ونوشدت البلدان المتقدمة النمو أن تعمل على تيسير التكييف الهيكلي المستند الى نمط دينامي للميزة النسبية .

٩ - ان الغرض من هذه الورقة هو لفت الانتباه الى الحاجة للبدء من جديد في تصميم اطار وأساليب للسياسة العامة لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي يمكن للتدابير المتخذة فيها على الصعيد الوطني ولآليات التعاون الدولي العادل أن تحقق تنمية صناعية مستمرة في البلدان النامية . والمسائل التي يتعين استعراضها بصورة مشتركة هي ما اذا كان ينبغي أو كيف يمكن للحكومات والشركات والكيانات الدولية أن تكيّف مفاهيمها ونهجها القديمة وجعلها متزامنة لمواجهة التحديات الجديدة للاقتصاد العالمي في الثمانينات ، وتمكين البلدان النامية من استئناف تنميتها الصناعية . ويبدو من المستبعد جدا أن يعود مدى التوجيه والآليات فيما يتعلق باعادة توزيع الصناعة وتغيير هيكلها بعد الأزمة الحالية الى النمط الذي ساد في الستينات والسبعينات . وتتيح منظمة اليونيدو عند هذا المنعرج الفرصة لاعادة تقييم أساس ونهج اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها حسبما أقر عن طريق نظام المشاورات وابتكار استراتيجيات جديدة تؤدي الى زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي بالتدريج .

١٠ - يبدو أن السؤال المطروح هو كيف يمكن انشاء أساس جديد لاتفاق في الرأي بشأن ايجاد أساليب منشودة على الصعيد الوطني ولكن مقبولة دوليا لاعادة تشكيل هيكل الصناعة . وهل يمكن جعل ترابط الانتاج الصناعي في العالم أكثر "انصافا" ؟ وهل يمكن ايجاد سياسة صناعية دولية أو مجموعة من المبادئ تجمع على السواء بين حقوق السيادة الوطنية والمسؤولية الجماعية من أجل تحقيق النهوض الصناعي للبلدان النامية؟ وهل يمكن لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي أن تصبح المؤشر الذي ينبغي أن ترتبط به المسائل المتعلقة بمعالجة الشؤون المالية والتبادل التجاري والقوى العاملة والتكنولوجيا ؟ وكيف يتعيّن حينئذ تكييف السياسات الوطنية والاتفاقات الدولية تدريجيا مع هذه المفاهيم الجديدة ؟ أن الورقة الحالية المعنية باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها انما تقدم فقط استعراضا موجزا لبعض القضايا الرئيسية .

باء - المصطلحات

١١ - في النصوص المشار اليها أعلاه ، يبدو أن عبارات "التغيير الهيكلي" و"التكييف الهيكلي" و "اعادة تشكيل الهيكل" تستخدم في وقت واحد وأحيانا بصورة متبادلة . ويناقش أدناه بايجاز استخدام مختلف هذه المصطلحات وتعاريفها في سياق التنمية الصناعية .

١٢ - على سبيل المثال ، ناشدت خطة بوينس أيرس التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الـ ٧٧ (TD/285) البلدان المتقدمة النمو أن تيسّر التكييف الهيكلي ، وأشارت كذلك الى التعجيل باعادة تشكيل هيكل الصناعة في البلدان المتقدمة النمو . وتفرّق أمانة الأونكتاد من ناحية أخرى بين "التغيير الهيكلي" الذي جرى تعريفه بأنه "تحولات في حصص مختلف قطاعات الاقتصاد من حيث قيمة المنافة والعمالة" ، وبين "التكييف الهيكلي" الذي يترتب عليه بعد معياري وجرى تعريفه بأنه "التحول في الانماط الوطنية للانتاج وأحد عوامل التوزيع على الوجه الأمثل اجتماعيا لتحقيق تحوّلات في المزية النسبية كما تبينها تدفقات التبادل التجاري دون عائق"[٤] ، وفي الوثيقة نفسها يستخدم مصطلح "اعادة تشكيل الهيكل" بنفس المعنى الذي يستخدم فيه مصطلح "التغيير الهيكلي"[٥] ، ويستخدم مصطلح التكييف "الايجابي" لزيادة التشديد على هذا المعنى المعياري ، مما يعني أن ذلك يترتب عليه تعزيز التحوّلات الهيكلية[٦] .

١٣ - وفي الورقة الحالية تعني عبارة "اعادة تشكيل الهيكل الصناعي" التغيير البعيد المدى في تكوين انتاج الصناعة التحويلية الذي تضطلع به الحكومات أو السلطات الاقليمية أو الشركات في اطار غاية أو هدف انمائي محدد . ومن ثم فان اعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي ينظر اليها في سياق هدف ليما بأنها تعني المتابعة النشطة لسياسات ترمي الى زيادة حصة البلدان النامية بالتدريج في اجمالي الانتاج العالمي. وفي السياق الوطني ، تعني اعادة تشكيل الهيكل الصناعي التحوّلات في الانتاج الصناعي، التي تستحدثها السياسات الحكومية صوب تحقيق هيكل أفضل على الصعيد الوطني . ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي التكييف الهيكلي بالدرجة الأولى الى تحول منظم في الهيكل نفسه ليعكس أو يستجيب للتغيّرات الحاصلة أو المتوقعة في التجارة الدولية في التبادل التجاري الدولي أو في نمط الانتاج .

١٤ - ومن ثم ، فان عبارتي "اعادة تشكيل الهيكل الصناعي" و "التكييف الهيكلي" لهما معنى معياري ، الا أن السمة المعيارية يمكن أن تخضع مرة أخرى لأحكام وتطبيقات متباينة من جانب عوامل مختلفة . وسواء كان برنامج التكييف "ايجابيا" أو "سلبيا" فان ذلك يتوقف بصورة واضحة على تقييم اختيار وتوقيت السياسات ، ومختلف آثار التحوّلات الهيكلية الناتجة .

١٥ - ونظرا لأنه لا يبدو أنه يوجد تعريف واحد غير غامض ، فان المعنى الدقيق لهذه العبارات التي ترجد في سياق خاص يجب ايضاحه في المناقشات الدولية في كل حالة على حدة .

جيم - الاعتبارات الأساسية

١٦ - يبدو على أي حال أن المفهوم الواسع لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي واعادة التوزيع بالصيغة التي ظهر بها في النصوص المعتمدة يفترض مسبقا ضمنا أو صراحة وجود اطار دولي ومجموعة من التدابير المؤدية الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم بصورة منظمة . ويمكن تمييز بعض الافتراضات الأساسية الكامنة في مفهومي اعادة تشكيل الهيكل أو اعادة التوزيع . أولا ، يبدو أن اعادة توزيع الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية تفترض قابلية نقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية (أي رأس المال ، التكنولوجيا ، القوى العاملة) ودعم احتياز واستيعاب هذه الموارد المنقولة في البلدان النامية . ويبدو أن الافتراض الثاني يتمثل في وجود مفهوم - وقبوله من جانب العناصر الرئيسية في عملية اعادة التوزيع - عن تغيّر نمط التقسيم الدولي للعمل على أساس معايير اقتصادية ، مثل المزية النسبية. ثالثا ، قد يبدو أن اعادة التوزيع تفترض وجود نظام حر أساسا للتجارة الدولية في اطار قواعد مقبولة . رابعا ، يبدو أن اعادة التوزيع ينظر اليها بوصفها أحد عناصر اعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم على المدى الطويل ، ويبدو أنها تفترض وجود سياسة طويلة المدى للتعاون الدولي . وسيفضي ذلك الى التزام دائم من جانب الأطراف الفاعلة ، وقدر من امكانية التنبؤ والاستقرار للسياسات والبارامترات الاقتصادية التي تؤثر في أسواق المنتجات وعوامل الانتاج . وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤلات الرئيسية التالية :

(أ) هل تمثل المفاهيم والتدابير المذكورة أعلاه اطارا متينا من أجل تعزيز اعادة تشكيل هيكل الصناعة الدولي ؟

(ب) هل يمكن اعتبار هذه المفاهيم والتدابير صحيحة أو ملائمة أو فعالة بصورة كافية من أجل تعزيز اعادة تشكيل هيكل الصناعة الدولي في الظروف الدولية المتغيرة في الثمانينات والتسعينات ؟

(ج) اذا كان الرد على هذين السؤالين "لا" ، ما هي الاجراءات الدولية والوطنية الجديدة التي يمكن اتخاذها للتعجيل باعادة تشكيل هيكل الصناعة في السنوات القادمة ؟

١٧ - واستنادا على التحليلات والنتائج التي تم الحصول عليها من المشاورات الواحدة والعشرين التي تمت تغطيتها منذ عام ١٩٧٧ على المستوى القطاعي والاقليمي والعالمي ، يظهر أن البلدان النامية ، التي تتميز بالنصيب الحالي لهذه البلدان من الانتاج العالمي الاجمالي في كل قطاع وبطبيعة العقبات التي لابد من التغلب عليها ، تواجه عددا من الأوضاع الحرجة (ID/B/284 ، الفصل الثالث) . غير أن فحص مختلف التأويلات للمفاهيم والتدابير والسياسات المطلوبة يكشف بوضوح عن نهج مختلفة . ومن الواضح أن البلدان التي تمر بمراحل انمائية متفاوتة ولها نظم اقتصادية وموارد طبيعية مختلفة ، ترغب في اتباع

استراتيجيات وسياسات مختلفة من أجل التصنيع واعادة التوزيع . وفي حين أن بعض البلدان تشدد على الميزة النسبية بوصفها المبدأ الارشادي لاعادة التوزيع ، تعارض بلدان أخرى بشدة بعض السمات التي يتضمنها هذا المبدأ ، أي اعادة التوزيع القائم على استخدام السلع الرئيسية أو العمالة المنخفضة الأجر . وفي حين أن بعض البلدان قد ترى أنه من المفيد اقتصاديا احتياز تكنولوجيات سبق استخدامها وقديمة بل وتسبب التلوث نسبيا ، فان بلدانا أخرى ترفض مثل هذه التكنولوجيات . وفي اجتماع عقد مؤخرا لفريق خبراء اليونيدو بشأن عمليات نقل المصانع والمعدات المستعملة الى البلدان النامية ، تبيّن أنه نظرا لاغلاق الشركات وقدم المعدات وطاقة الانتاج المفرطة في البلدان المتقدمة النمو ، توجد امكانيات متزايدة لنقل مصانع كاملة مستعملة ، أو آلات أو قطع غيار الى البلدان النامية . واذا جرى تقييمها بعناية لتحاشي الوقوع في مزالق خطيرة وتكبد خسائر طويلة المدى ، فقد تستطيع البلدان النامية استخدام هذه الامدادات الموفرة للتكاليف والوقت بوصفها أحد أشكال اعادة التوزيع رغم طابعه المحدود .

١٨ - ويمكن التساؤل عما اذا كان من الممكن أو حتى من المستصوب محاولة انشاء نهج دولي متماسك تماما لاعادة التوزيع الصناعي . فمن ناحية ، يتعيّن ترك الأمر لمتخذي القرار على الصعيد الوطني لوضع الأولويات والنهج الوطنية من أجل اعادة التوزيع الفعلي على أساس تصوراتهم للتنمية الطويلة المدى . ومن ناحية أخرى ، من الواضح بالمثل ، أولا ، أن اختيار التدابير والاستراتيجية الوطنية محدود في عالم متزايد الترابط ، وثانيا ، أن وجود قدر من التطابق في المفاهيم والسياسات يعتبر أمرا حيويا لاعادة تشكيل الصناعة عن طريق التعاون الدولي . ومن ثم فان اعادة التشكيل تعتبر مسألة تتعلق بربط المبادئ التوجيهية للتعاون الصناعي الدولي باطار أساسي للتدابير المتخذة على الصعيد الوطني في كل بلد .

١٩ - وقد بدأت تغيّرات عنيفة في الظهور بالفعل أو يتوقع حدوثها في النظام التجاري الدولي ، وفي النظام المالي ، وفي البارامترات التكنولوجية ، وفي نظام أسعار مختلف السلع الأساسية والمنتجات ، وفي الاستراتيجيات والسياسات الانمائية للأعضاء الرئيسيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي البلدان النامية ، وفي الهيكل الجغرافي - السياسي للعالم ، وفي البارامترات الرئيسية الأخرى . ومن الواضح من هذه التغيّرات أن المبادئ التوجيهية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي في العالم ستكون في حاجة لاعادة فحصها من حيث صحتها وفعاليتها ، وربما تنقيحها أو استكمالها .

٢٠ - وهذه المبادئ التوجيهية التي يبدو أن اتفاقا عاما في الرأي قد ساد بشأنها فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في العقدين الماضيين ، تعني أن الميزة النسبية لبلد ما ينبغي أن تستعمل بوصفها معيارا رئيسيا من أجل توزيع الموارد الانتاجية واعادة توزيع الصناعات . بيد أن الميزة النسبية تمثل طريقة لوصف التطورات التجارية فيما مضى ، وفي حين أنها قادرة على

اعطاء دلائل عامة عن قدرة مختلف الصناعات على المنافسة ، فانه لا يمكن أن تكون حقا أداة تستخدم بصورة منظمة للتخطيط على المدى البعيد . وعلاوة على ذلك فانه طالما سادت العمالة الكاملة ، فان البلدان المتقدمة النمو تستطيع بالفعل متابعة اعادة تشكيل هيكل الصناعة الدولي على أساس المزية النسبية المعلنة ؛ وتتوافق اعادة تشكيل هيكل الصناعة الدولي مع اعادة تشكيل هيكل الصناعة الوطني ، مما يؤدي الى تحقيق مكاسب في مجال الانتاجية بتحويل الموارد من الصناعات المتدهورة الى الصناعات المتنامية . الا انه نظرا لازدياد البطالة حاليا ، بل وربما المتزايدة في هذه البلدان ، فان اعتبارات أخرى تسيطر على عملية اتخاذ القرار فيها . وتزداد شكوك الأيدي العاملة في الصناعات التي أصابتها الأزمة والحكومات المحلية والمركزية في بلدان منفردة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بشأن امكانية تحقيق مكاسب اقتصادية كافية اذا أغلقت المصانع ، اذ أن العمالة البديلة تبدو أمرا غير محتمل ، ويكون من المشكوك فيه أن تمتثل البلدان المتقدمة النمو الأخرى لمبادئ السوق من أجل اعادة تشكيل هيكل الصناعة الدولي . وفي هذه الظروف ، قد تفضّل البلدان الصناعية الاحتفاظ بمستويات طاقتها الانتاجية عن طريق تطبيق مختلف أنواع التدابير الحمائية واستعادة مزايا القدرة على المنافسة عن طريق التجديد والترشيد .

٢١ - وبينما كان يبدو فيما مضى أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء تفترض أن الاعتماد على قوى السوق أو "المنطق الاقتصادي" هو أفضل موجه لاعادة التشكيل الهيكلي على الصعيد الدولي ، فان هذا المبدأ تقل ممارسته اليوم . كما أن مؤسسات التمويل القائمة المتعددة الأطراف ليست معدة للاضطلاع بدور انشاء هياكل انتاجية جديدة وتعزيز التعاون الاقتصادي .

٢٢ - ومن ثم ، فمن الممكن استنتاج أن الحاجة ماسة الى نهج جديدة على الصعيدين الدولي والوطني ، من أجل الحد من أوجه الخلل الدولية الى الحد الأدنى وانعاش عملية اعادة التشكيل الهيكلي . ومن الضروري انشاء نظام فعّال وعادل ، تقوم فيه التجارة في مجال المصنوعات وتدفقات الموارد بدعم عملية طويلة المدى ومتجانسة لاعادة التشكيل الهيكلي ، بدلا من اللجوء الى سياسات الطول الشنائية والاستجداء من الجار . وعلى المجتمع الدولي الآن أن يحدد مجالات للتقارب في ذلك الوضع . كما يجب ، في الوقت ذاته بذل جهود لتحقيق اصلاح طويل المدى في النظام ككل .

ثانيا - الاتجاهات في إعادة التشكيل الهيكلي الصناعي

ألف - نبذة

٢٣ - تسجل النبذة التالية الاتجاهات الأخيرة للتغييرات الهيكلية في الصناعة العالمية، وتناقش كيف يحتمل أن تؤثر على امكانية اعادة تشكيل الهيكل الصناعي . وفي غمار الأزمة الشديدة التي يجتازها الاقتصاد العالمي ، تتغير بسرعة الأنماط الماضية لتدويل الانتاج الصناعي. ويمكن بالفعل رؤية التحوّلات الكبيرة في نمط الانتاج والاستهلاك الصناعيين ، مما لابد أن يفرض تعديلات جوهرية على التقسيم الدولي للعمل في جميع الفروع الصناعية الرئيسية تقريبا. وعلاوة على ذلك، لم تكن عملية اعادة تشكيل الهيكل الصناعي متجانسة. اذ أنها اتخذت أشكالا مختلفة كثيرة ، حسب البلدان والقطاعات والشركات المعنية. وثمة شاغل مشترك يستحوذ على الاهتمام هو الحاجة الى رأس مال متحرر من القيود الراسخة في الهيكل الحالي للانتاج.

٢٤ - ولا تعطي مؤشرات الاقتصاد الكلي التقليدية الا صورة غير كاملة لهذه التطورات. وينطبق هذا، بالتأكيد ، على المعيار المستخدم في الفقرة ٢٨ من اعلان ليما، وهو حصة البلدان النامية في اجمالي الانتاج الصناعي العالمي (أنظر الجدول ١ أدناه) .

الجدول ١ - حصة التجمعات الاقتصادية في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم[1]، في سنوات مختارة ١٩٤٨ - ١٩٨٢

(النسبة المئوية)

التجمعات الاقتصادية	١٩٤٨	١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢[ب]
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٧٢ر٢	٧٢ر٠	٧٧ر٣	٧٣ر٤	٧٢ر٠	٦٧ر٥	٦٦ر٨	٦٥ر٢	٦٤ر٠
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٢٢ر١	٢٣ر٢	١٤ر٦	١٧ر٨	١٨ر٧	٢٢ر٥	٢٢ر٩	٢٣ر٨	٢٥ر٠
البلدان النامية	٥ر٧	٤ر٨	٨ر١	٨ر٨	٩ر٣	١٠ر٠	١٠ر٣	١١ر٠	١١ر٠

المصدر : " مؤشرات احصائية مختارة " ورقة مقدمة الى اجتماعات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع ولاستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، المعقودة في ليما من ١٨ الى ٢٢ نيسان/ابريل عام ١٩٨٣ (ID/WG.391/1) ، الجدول ٣ .

(أ) وترد البيانات المتعلقة بالسنوات ١٩٤٨-١٩٥٣ بالأسعار الحالية . والأرقام عن السنوات ١٩٤٨-١٩٥٣ مستمدة من بيانات جمعت طبقا لمفاهيم الاحصاء الصناعي. وجرى تجميع الأرقام المتعلقة بالسنوات ١٩٦٣-١٩٨٠ من مصادر الحسابات الوطنية للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية التي عبّر عنها بدولارات الولايات المتحدة وفقا لأسعار عام ١٩٧٥ .

(ب) تقديرات .

٢٥ - وينطبق نفس الشيء على التصنيفات التقليدية للصناعة مثل التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، التنقيح ٢ (SITC, Rev.2) ، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) . ويبين الجدول ٢ ، فيما يتعلق بـ ٢٨ فرعا من فروع الصناعة التي حددت وفقا للتصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، كيف تغيرت حصة البلدان النامية في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم منذ منتصف الستينات .

الجدول ٢ - حصة البلدان النامية [أ] في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العالم بالأسعار الثابتة (١٩٧٥) ، حسب الفروع الصناعية ، ١٩٦٣ و ١٩٧٣ و ١٩٨٠

(النسبة المئوية)

الفرع	رمز التصنيف النموذجي للتجارة الدولية بالنسبة لجميع الأنشطة الاقتصادية	البلدان النامية		
		١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٨٠
المنتجات الغذائية	٣١١	١٣ر٦	١٣ر٨	١٥ر١
المشروبات	٣١٣	١٢ر٢	١٣ر٧	١٨ر٦
التبغ	٣١٤	٢٤ر٦	٢٧ر٤	٣٠ر٧
الأقمشة	٣٢١	١٧ر٤	١٧ر٥	١٨ر٧
الملبوسات	٣٢٢	٨ر٠	٩ر٠	١٠ر٢ (ب)
منتجات الجلود والفراء	٣٢٣	١٠ر٣	١٠ر٨	١٢ر٧ (ب)
الأحذية	٣٢٤	٨ر٩	١٠ر٥	١١ر١
المنتجات الخشبية والفلينية	٣٣١	٩ر٠	٩ر٤	١٢ر٠
الأثاثات والأدوات الثابتة باستثناء المعادن	٣٣٢	٦ر٨	٦ر٠	٧ر٥ (ب)
الورق	٣٤١	٦ر١	٦ر٩	٨ر٢
الطباعة والنشر	٣٤٢	٥ر٩	٦ر٦	٦ر١
المواد الكيميائية الصناعية	٣٥١	٦ر٢	٦ر٩	٧ر٧
مواد كيميائية أخرى	٣٥٢	١٣ر٧	١٦ر٢	١٨ر٠
معامل تكرير النفط	٣٥٣	٤٥ر٩	٣٩ر١	٤١ر٨
منتجات متنوعة من النفط والفحم الحجري	٣٥٤	٤ر٨	١٢ر٦	١٤ر٦
منتجات مطاطية	٣٥٥	٩ر٨	١١ر٦	١٤ر٢
منتجات بلاستيكية	٣٥٦	١١ر٣	٨ر٤	١٠ر٢ (ب)
الفخار والخزف	٣٦١	١٢ر٦	١٢ر٦	١٣ر١
الزجاج	٣٦٢	٧ر٤	٩ر٤	٩ر٩
منتجات معدنية أخرى غير فلزية	٣٦٩	٧ر١	٨ر٩	١٢ر١

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

الفـــــرع	رمز التصنيف النموذجي للتجارة الدولية بالنسبة لجميع الأنشطة الاقتصادية	البلـدان النـامية		
		١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٨٠
الحديد والصلب	٣٧١	٥ر٤	٦ر٧	١٠ر٣
معادن غير حديدية	٣٧٢	٨ر٣	٨ر٢	١٠ر٤(ب)
منتجات معدنية باستثناء الآلات	٣٨١	١ر٥	٦ر٠	٧ر٣
آلات غير كهربائية	٣٨٢	٢ر٤	٤ر٦	٥ر٠
آلات كهربائية	٣٨٣	٤ر١	٥ر٢	٦ر٦
معدات نقل	٣٨٤	٤ر٦	٦ر٦	٧ر٥
معدات مهنية وعلمية وسلع فوتوغرافية وبصرية	٣٨٥	١ر٣	١ر٧	٢ر١(ب)
مصنوعات أخرى	٣٩٠	٨ر٤	٧ر١	٨ر٤(ب)

المصدر : قاعدة بيانات اليونيدو ؛ معلومات مقدّمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ، الى جانب تقديرات من أمانة اليونيدو .

(أ) باستثناء الصين .

(ب) تقديرات قائمة على بيانات ذات تغطية محدودة .

٢٦ - يبيّن الجدول أن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية على مستوى القطاعات لم يكن متساويا بالنسبة للصناعة التحويلية ككل . وتنم الأرقام عن أنصبة وافرة في الصناعات التقليدية مثل المنتجات الغذائية ، والمشروبات ، والتبغ ، والأقمشة (بالاضافة الى نصيب وافر جدا في تكرير البترول) . غير أن نصيب البلدان النامية من القيمة المضافة في العالم لم يزد الا قليلا في القطاعات المتقدمة تكنولوجيا مثل المنتجات المعدنية ، والآلات غير الكهربائية ، والآلات الكهربائية ، ومعدات النقل ، وهي قطاعات هامة للنمو الاجمالي للاقتصاد الحديث من ناحيتي السلع الرأسمالية وتوفير الهيكل الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المعجّلة* .

٢٧ - من الواضح أنه لا توجد تلقائية في اعادة توزيع الصناعة في العالم ، التي هي نتيجة لشبكة من القرارات الاقتصادية ، والجغرافية السياسية ، والمفاوضات بين الأطراف

---

* فاقت الزيادات النسبية في الحديد والصلب الزيادات التي حدثت في القطاعات الأخرى المماثلة ، رغم أن هذه الزيادات تعكس ، الى حد ما ، انخفاضا في الانتاج في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية .

ولابد من عمل تحليلات وافية على المستويين القطاعي والقطري لمعرفة القوى التي تدفع التغيّرات الهيكلية الجارية ، وتحديد الخيارات الاستراتيجية المتاحة للبلدان النامية. وقد تمت دراسة بعض القطاعات الفرعية بتفاصيل أكثر لبيان تعقد عملية اعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع . الا انه ينبغي ملاحظة أن اختيار القطاعات الفرعية في هذه الورقة كان من الضروري أن يكون انتقائيا جدا ، وأن يقتصر الاستعراض على عدد قليل من جوانب التطورات الرئيسية في هذه القطاعات الفرعية . وقد اختيرت صناعة السلع الانتاجية لأهميتها الاستراتيجية في مجال التحوّل الصناعي ، واختيرت الالكترونيات لقدرتها الواضحة على أن تصبح صناعة تتميز بالنمو في المستقبل ، وصناعة البتروكيميائيات بوصفها صناعة تحضيرية نموذجية ، وصناعة المنسوجات والملبوسات بوصفها صناعة تقليدية . وينبغي ، بالاضافة الى ذلك ، الرجوع الى قطاعات وموضوعات صناعية أخرى كانت موضوعا للمشاورات ، وهي : الجلد والمنتجات الجلدية (انظر ID/WG.258/9 و ID/255) ؛ والخشب والمنتجات الخشبية (انظر ID/306) ؛ والماكينات الزراعية (انظر ID/239 و ID/285 و ID/307) ؛ وتجهيز الأغذية (انظر ID/278) ؛ والزيوت والدهون النباتية (انظر ID/WG.260/9) ؛ والحديد والصلب (انظر ID/WG.243/6/Rev.1 و ID/244 و ID/291) ؛ وصناعة المستحضرات الصيدلية (انظر ID/259 و ID/308) ؛ وصناعة الأسمدة (انظر ID/WG.242/8/Rev.1 و ID/221 و ID/260) ؛ وتدريب القوى العاملة الصناعية (ID/294) . وتوضّح دراسة الاتجاهات الأخيرة في هذه القطاعات الفرعية ، التحديات الجديدة التي تواجه السياسات الصناعية والاستراتيجيات الشاملة للتحول الصناعي ، والقيود المفروضة عليها . كما توضح الحاجة الى عمل تحليلات متفرقة ووضع نهج محددة القطاعات لاعادة تشكيل الهيكل الصناعي .

باء - صناعة السلع الانتاجية

١ - المسائل

٢٨ - تحتاج البلدان النامية ، لمواطلة عملية التنمية الصناعية ، الى زيادة استثماراتها الرأسمالية على نحو كبير ، وبأسرع ما يمكن* ويتطلب هذا زيادة الامداد بالسلع الرأسمالية سواء من أجل انشاء مصانع جديدة أو تكييف وترشيد المصانع القائمة. وفي عام ١٩٧٩ ، كانت التجارة في الآلات ومعدات النقل (بما في ذلك سيارات الركاب) نصف تجارة العالم من السلع المصنعة (٧). أما فيما يتعلق بالتدفقات الدولية للاستثمارات والتكنولوجيا الصناعية ، وخاصة اعادة توزيع الأصول الصناعية الى البلدان النامية ، فان صادرات السلع الانتاجية والمشروعات الصناعية المتكاملة - وبوجه خاص المشاريع الجاهزة - قد لعبت دورا هاما ،

٢٩ - وتعوّل البلدان النامية ، كلّية تقريبا ، على السلع الرأسمالية المستوردة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . ووفقا للتقديرات[٨] ، تلزم في المتوسط ، ٥٨ وحدة من السلع الرأسمالية المستوردة ، لانتاج ١٠٠٠ وحدة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية . وهذا الاعتماد على السلع الرأسمالية المستوردة مرتفع بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالتشكيل الرأسمالي للصناعة . وفي الوقت الحاضر ، لا تنتج ١١٨ بلدا الا سلعا انتاجية بدائية . وتعتمد بعض البلدان في الشرق الأوسط ، كليا تقريبا ، على السلع الانتاجية المستوردة ، اللازمة بصفة رئيسية للاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقات الصناعية الأساسية (البتروكيميائيات الأساسية ، الحديد والصلب) . وحتى البلدان النامية القليلة التي أحرزت تقدما في انشاء صناعة وطنية للسلع الانتاجية ، مثل الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك ، فانه مازال يتعين عليها أن

---

* تم تأكيد هذا أيضا بعبارات واضحة ، في الدراسة الأساسية المتعلقة بمشروع الآفاق المستقبلية التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : " سوف يتعين على البلدان النامية ، مهما تكن استراتيجياتها الانمائية ، أن تعتمد الى حد كبير على استثمار رأس المال ، سواء كان ذلك لتلبية احتياجاتها الأساسية المتعلقة بالنمو السكاني السريع ، أو لزيادة انتاجيتها في القطاع الزراعي ، أو لتنفيذ برامج التصنيع ، وسواء كانت تستند الى سياسات الاستعاضة عن الواردات ، أو تشجيع الصادرات أو " الاعتماد على الذات" أو تثبيت أسعار الموارد الأولية المحلية " (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، " السلع الرأسمالية - التطور الهيكلي والاحتمالات العالمية " ، مشاريع الآفاق المستقبلية (باريس ، ١٩٧٩) ، ص. ١١٥) .

تستورد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية والدراية العملية اللازمة لتشغيلها ، وصيانتها ، واستنساخها ، وتكييفها ، وتطويرها .

٣٠ - بل ان هذا الاعتماد يتجلى بصورة أوضح فيما يتعلق بالأدوات الآلية ، التي تلعب دورا هاما في التشكيل الصناعي الرأسمالي(٩). وتتسع الفجوة بين حصة البلدان النامية في الطلب العالمي على الأدوات الآلية وبين مقدرتها على انتاجها محليا . فبينما ازدادت حصة البلدان النامية في الاستخدام العالمي للأدوات الآلية من ٨ في المائة في عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١ الى ١٤ في المائة بحلول عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، لم ترتفع حصتها في الناتج الاجمالي العالمي للأدوات الآلية الا من ٥ر١ في المائة في ١٩٧٠ - ١٩٧١ الى ٨ر٥ في المائة في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . ويتركز انتاج الصادرات من الأدوات الآلية في البلدان النامية في بلدان قليلة فقط ، وهي الأرجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والهند . وقد استأثرت هذه البلدان الستة في عام ١٩٨٠ بنحو ٩٠ في المائة من انتاج البلدان النامية من الأدوات الآلية وصادراتها من هذه الأدوات .

٣١ - يجب الحد من اعتماد البلدان النامية على واردتها من السلع الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو . وقد أدى التفاقم السريع في عجز موازين المدفوعات وفي أعباء الديون الخارجية لمعظم البلدان غير المصدرة للنفط ، ولاسيما البلدان المستوردة بكثرة للسلع الانتاجية ، الى تقليص قدرتها بالفعل على الاستيراد ، حتى على استيراد السلع الانتاجية الأساسية للغاية . وهذه البلدان لابد لها من انتهاج أنواع جديدة من سياسات الاستعاضة عن الاستيراد ، التي يجب أن تغطي الآن المزيد والمزيد من قطاعات انتاج السلع الانتاجية ومن الدراية العملية التكنولوجية المكملة . والا ، فانها ببساطة لن تتمكن من توسيع نطاق قطاعها الصناعي أو ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، من تحديث زراعتها . والسؤال هو كيف ستجرى عملية اعادة التشكيل الهيكلي هذه لصناعة السلع الانتاجية في العالم . ان ثمة ثلاث قوى رئيسية للتنمية يمكن التمييز بينها .

٣٢ - أولا ، من المحتمل أن يجري اعادة توزيع أقسام معينة من انتاج السلع الانتاجية ، مثل الأدوات الآلية المنخفضة التكلفة والموحدة بدرجة كبيرة ، والمعدات الكهربائية الخفيفة ، من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . اذ أنه مع ازدياد تكلفة الانتاج والمنافسة العالمية ، تواجه الشركات في البلدان المتقدمة النمو ضغطا متزايدا لابتكار أشكال جديدة من تدويل الانتاج . وبالطبع ، فان التغيّرات في هيكل التكلفة وأوجه الخفض في تكاليف الانتاج الشاملة ، التي تحققت نتيجة الابتكارات في مجال الالكترونيات الدقيقة والتدهور الأخير في مناخ الاستثمارات في البلدان النامية غير المصدّرة للنفط ، قد تعمل كاتجاهات تعويضية الى درجة ما . ومع ذلك ، فانه على المدى الطويل ، من المحتم تقريبا أن تستمر عملية اعادة توزيع انتاج السلع الانتاجية الى عدد متزايد من بلدان العالم الثالث (١٠).

٣٣ - ثانيا ، تمارس الشركات والحكومات في البلدان المتقدمة النمو رقابة فعالة على الأجيال الجديدة من السلع الانتاجية بوصفها أرصدة استراتيجية في المنافسة الدولية

المتزايدة في مجال المنتوعات . ولذا فان البلدان المتقدمة النمو قد تحاول اعاقة وصول البلدان النامية الى مجموعات مختلفة من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا الجديدة .

٣٤ - ثالثا ، يواجه المنتجون للسلع الانتاجية في البلدان المتقدمة النمو ضغطا متزايدا في امداد الأسواق الجديدة خارج مراكز النمو الصناعي الرئيسي . وفيما يتعلق بالآلات والمعدات الصناعية والمجمعات الصناعية الكاملة والخدمات الهندسية ، يعتمد مصدرو منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي الى حد كبير على الأسواق الموجودة في البلدان النامية . وفي الوقت الحاضر ، يذهب الى هذه الأسواق ما يقرب من ٤٥ في المائة من اجمالي صادرات السلع الانتاجية والمعدات . بل ان نسبة أعلى من ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الدولية في مجال الهندسة والتشييد(١١) .

٣٥ - ويدّل هذا الاعتماد على أسواق العالم الثالث من جهة ، على أن الشركات القائمة في البلدان النامية تتأثر مباشرة بالركود ، تاهيك بالهبوط ، في الاستثمار في البلدان النامية ، الذي تفاقم نتيجة ازدياد العجز في موازين المدفوعات وأعباء الديون . ومن جهة أخرى ، من الواضح أن موردي السلع الانتاجية الموجودين في البلدان المتقدمة النمو ، سينتهجون استنادا الى ائتمانات التصدير الحكومية ، والمعونة المرتبطة ، والمفاوضات . الخ ، سياسات نشطة جدا للاحتفاظ بسيطرتهم في السوق . وسيتعرض المنتجون الثابتون والجدد في البلدان النامية مع ازدياد حدة المنافسة لضغوط شديدة .

٣٦ - وثمة أيضا ضغوط داخلية متنوعة تعانيها البلدان النامية في سعيها لانشاء صناعة للسلع الاستهلاكية قادرة على الاستمرار وديناميةً . ويتطلب الانتاج الفعال من حيث التكاليف للسلع الانتاجية توفير القدرة على التصميم في البلد ، ويعتمد على مرافق أساسية تؤدي مهامها جيدا في مجال البحث والتنمية . وان انتاج السلع الانتاجية عملية دينامية بدرجة كبيرة ، وهناك ضغوط دائمة لتكييف الخصائص الاساسية للمنتجات النهائية ، والآلات ، أي اعداد الأجهزة والمعدات وتشكيل البرامج ، لتوائم بيئة اقتصادية واجتماعية تتغير باستمرار .

٣٧ - وهكذا فان التطورات الأخيرة في ميدان الالكترونيات الدقيقة بدأت بالفعل في تغيير الأشكال السائدة في تصميم السلع الانتاجية وانتاجها وتشغيلها وصيانتها* . ويمكن

---

* هناك مثال هام تقدمه التطورات الأخيرة في المعدات والبرامج الالكترونية الدقيقة وفي التكنولوجيات التكميلية للسطوح البينيّة ، مثل تكنولوجيا الأجهزة الحساسة (" الذكاء الاصطناعي ") ، التي أدت الى ظهور جيل جديد من نظم التشغيل الآلي المرنة والمتكاملة ، تتراوح بين نظم التحكم الالكتروني العددي (CNC) ، والربوت المسيّر الكترونيا والنظم المرنة للصنع الآلي (FMS) ، وبين التصميم المدعم بالحاسبة الالكترونية / والصناعة التحويلية المدعمة الكترونيا (CAD/CAM) ، ونظم الصناعة التحويلية المتكاملة الكترونيا (CIM) .

أن تؤدي هذه الابتكارات الى انتهاء عهد السلع الانتاجية التي تنتجها البلدان النامية ، الى غير رجعة . وقد تكون احدى النتائج المباشرة فقدان شركات السلع الانتاجية في بلدان مثل البرازيل أو الهند ، لأسواق صادراتها في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، من أدوات الآلات الرخيصة التي تعدّ نسبيا بسيطة وتستعمل لأغراض عديدة . وسيكون لهذه الابتكارات آثار شديدة بالنسبة للسوق المحلية : اذ ستتزايد تكلفة البلدان النامية اذا حاولت حماية منتجي السلع الانتاجية المحليين من الآلات المستوردة المنافسة ، لأن قدرة المنتجين الوطنيين على المنافسة لابد أن تتدهور الى حد كبير .

٣٨ - والتدابير التي تتخذ لمواجهة الغبوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأية استراتيجية ترمي الى انشاء صناعات قادرة على الاستمرار للسلع الانتاجية . وقد تكون احدى الطرق الممكنة هي استيراد الوسائل المبتكرة الملائمة عن طريق استراتيجية الترخيص التي تتحكم الآن في انتاج السلع الانتاجية في البلدان النامية .

٣٩ - وتنطوي استراتيجية الترخيص أيضا على بعض العوائق . فهي لا تسمح عادة بالتكيف مع أسعار عوامل الانتاج النسبية فضلا عن عدم وجود أسواق كافية ؛ وغالبا ما تكون ترتيبات الترخيص مثقلة بالقيود الظاهرة والضمنية ؛ وتميل تكاليف نقل التكنولوجيا بمعداتها وبرامجها لاقامة الآلات لأن تكون مرتفعة للغاية .

٤٠ - ومهما تكن فوائد وتكاليف استراتيجية الترخيص ، فانه يصح القول كما يبدو بأن الاعتماد الكلي عليها من شأنه خلق تكاليف اجتماعية كبيرة . أما كيف يمكن البدء بسياسات لتعزيز طاقات التجديد المستندة الى الاعتماد على الذات وما اذا كان يجب أن تختلف وكيف تختلف عن نظم التكنولوجيا السائدة التي يجرى تطويرها في البلدان الرئيسية الاعضاء في " منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " فهذه مسائل مازالت مفتوحة كثيرا للنقاش .

٢ - الاستنتاجات

٤١ - من المحتمل أن يستمر العمل في اعادة تشكيل هيكل صناعة السلع الانتاجية في العالم في الثمانينات والتسعينات . وليس أمام البلدان النامية من خيار ، أثناء قيامها بالمزيد من عمليات التصنيع ، سوى انشاء صناعة للسلع الانتاجية متزايدة التكامل . ومن الواضح أن البلدان النامية الكبيرة أمامها مجال أوسع لمتابعة عملية التنمية هذه ، بينما البلدان الصغرى لابد أن تحتاج الى استراتيجية منتقاة بدرجة كبيرة وأن تعتمد الى حد كبير على الأسواق الدولية . وكثير من البلدان الأقل نموا في وضع صعب بصورة خاصة وقد تحاول تدبير ترتيبات مكانية تجرى على أساس ثنائي مع البلدان النامية الاخرى والبلدان المتقدمة النمو على السواء .

٤٢ - وقد اتفقت المشاورة الأولى حول صناعة السلع الرأسمالية على ضرورة زيادة انتاج البلدان النامية من أجل تصحيح عدم التوازن الأساسي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . كما استنتجت المشاورة أن هناك مصلحة متبادلة كبيرة بين المؤسسات التي لديها التكنولوجيا والحكومات التي تتبع لها تلك المؤسسات ، من ناحية ، والبلدان النامية التي ترغب في اقامة صناعات للسلع الرأسمالية ، من الناحية الأخرى . وأوصت المشاورة باقامة حوار دائم حول هذه الصناعة بين كل البلدان ودراسة الاتجاهات التقنية الطويلة الأجل والتنبؤ بعرض السلع الرأسمالية والطلب عليها . وأوصت باستصراب ترتيبات طويلة الأجل لنقل التكنولوجيا بأن تعد اليونيدو قائمة مرجعية تشمل عناصر محددة ينبغي تضمينها في تلك الترتيبات ، مما يمكّن من وضع مصالح كل الأطراف في الاعتبار .

٤٣ - ولم تعد القضية بالنسبة للبلدان النامية معرفة ما اذا كان يلزمها بناء صناعة وطنية للسلع الانتاجية ، بل معرفة نوع السلع الانتاجية التي ينبغي صنعها ، والمعايير اللازمة ، وأشكال التفاوض والتعاون التي يلزم استخدامها . فمثلا قد يمكن تصور انشاء صناعة للسلع الانتاجية على أنها جزء من استراتيجية ترمي الى الاستعاضة عن الواردات أو قد تخضع لمتطلبات استراتيجية قائمة على التصنيع الموجه نحو التصدير . وعلاوة على ذلك ، فان انشاء صناعات السلع الانتاجية يمكن أن يعتبر وسيلة لزيادة الدورات الاقتصادية داخل البلدان النامية ، كأن يكون مثلا جزءا من أشكال جديدة للتعاون الصناعي الاقليمي أو حتى الثنائي بين الجنوب والجنوب .

٤٤ - وقد يلزم كذلك بعض التخصص والانتقائية . فقد يكون مثلا في وسع المنتجين في البلدان النامية انتاج أنواع خاصة من السلع الانتاجية لأسواق العالم الثالث ، مثل المصانع الجديدة الصغيرة وغير ذلك من تطبيقات التكنولوجيات الحديثة .

٤٥ - وهناك امكانات للتجارة في السلع الانتاجية فيما بين البلدان النامية تقتضي انشاء بعض النظم التجارية الملائمة والفعالة واتخاذ تدابير من جانب البلدان النامية لدعم التجارة . بيد أن تعزيز انتاج السلع الانتاجية في العالم الثالث سيصطدم بثلاث عقبات رئيسية :

(أ) المنافسة الشديدة من جانب بلدان " منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " ، وغيرها من البلدان ، من حيث ائتمانات التصدير والخدمات المساندة الخ . ، ومقاومة استحداث تحولات كبيرة في مجال الانتاج ؛

(ب) التحيز السائد في البلدان النامية للمعادر التقليدية للتزود بالسلع الانتاجية من بلدان " منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " ؛

(ج) العوائق الداخلية الأساسية التي تعرقل انتاج السلع الانتاجية في البلدان النامية .

٤٦ - وليس من الواقعية في شيء توقع اعتماد البلدان النامية كلية على اعادة توزيع صناعات السلع الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية بناء على تشجيع السوق . وسيكون مطلوبا ، بالأحرى ،انتهاج سياسات ومفاوضات حكومية منظمة لتحقيق عملية اعادة بناء الهياكل . ولن ينهي تطور صناعة السلع الانتاجية في هذه البلدان على الأرجح اعتمادها على البلدان الصناعية ؛ اذ سيكون هناك ، بدلا من ذلك، تحول نحو الاعتماد على الدراية العملية والمدخلات والمهارات اللازمة لانشاء صناعة للسلع الانتاجية .

٤٧ - ويمكن توقع حدوث تحول تدريجي مطابق طويل الأمد في هيكل صادرات البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، تتراوح بين مصانع ومعدات من معامل فعلية الى خدمات تكنولوجية وتنظيمية وغير ذلك من الخدمات الصناعية .

٤٨ - وسوف تحتاج البلدان النامية الى تحديد خيارات واقعية لاستراتيجياتها والى اعادة تقييم الأهداف الأساسية للتحول الصناعي . وعندئذ فقط يمكن التعرف على القطاعات الفرعية والتكنولوجيات والخدمات المساندة والهياكل التنظيمية التي تحظى بالأولوية ، والنهوض بها بشكل انتقائي . وتقتضي الاستراتيجية الرامية الى تطوير شامل أو انتقائي لصناعة السلع الانتاجية رصدا ذاتيا لأداء الشركات وللتطور الدولي كي يمكن انتاج سلع انتاجية جيدة وحديثة . والعقبات الرئيسية التي يحتمل أن تعترض سبيل ذلك هي عدم توفر المهارات في مجال الهندسة والتصميم وفي البحث الانمائي . وحتى البلدان التي استحدثت قاعدة من المهارات ستحتاج الى تنمية المهارات والى تعزيز المساندة المؤسسية . وسوف تلعب هذه الاحتياجات دورا حاسما في اعادة توزيع صناعات السلع الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو .

٤٩ - وحظي تمويل التدريب بعناية خاصة في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في المشاورة الأولى حول التمويل الصناعي (ID/293) ، والمشاورة الاولى حول تدريب القوى العاملة الصناعية (ID/294) والمشاورة الثالثة حول صناعة الحديد والصلب (ID/291) . وقدمت توصية بأن تمويل التدريب يجب أن يشكل جزءا من مجموعة التمويل الشاملة في عمليات شراء السلع الانتاجية ، وأن يوفر التدريب بموجب عقد . وعلى البلدان النامية أن تسلّم في الوقت نفسه ، بأن التحسينات في الطاقة الاستيعابية بحاجة الى تعزيزها للانتفاع الى أقصى حد من اعادة تشكيل هيكل صناعة السلع الانتاجية على الصعيد الدولي، سواء أخذت عملية اعادة التشكيل هذه شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أو التعاقد من الباطن ، أو الترخيص ، أو بعض الترتيبات الاخرى .

جيم - صناعة الالكترونيات

١ - المسائل

٥٠ - جرت منذ أوائل الستينات اعادة توزيع الصناعة الالكترونية التحويلية بصورة ملموسة في البلدان النامية . واقتصرت عملية اعادة التوزيع على تجميع المنتجات الالكترونية الاستهلاكية والأجهزة شبه الموصلة ، التي كانت مركزة في عدد قليل من بلدان جنوب شرقي آسيا ، وفي أماكن قليلة في الكاريبي وشمالي المكسيك . وكان الباعث الى حد كبير على تركيزها هناك (ويمكن استثناء الهند حتى حوالي عام ١٩٧٩) هو احتياجات استراتيجيات الشركات عبر الوطنية الرامية الى تأمين الموارد في أرجاء العالم سعيا وراء اليد العاملة الرخيصة غير الماهرة . وكانت البلدان النامية ، من جهتها ، مسرورة بتوفير أماكنها لهذه الأنشطة القائمة على كثافة اليد العاملة بغية خلق العمالة والانتفاع من مزيتها النسبية ، في هذا المجال ، في السوق العالمية .

٥١ - وبما أن التشغيل الآلي (١٢) القائم على استخدام الحاسبة الالكترونية بدأ يسود عمليا كافة مراحل تصميم وانتاج وتطبيق وصيانة المعدات الالكترونية والبرامج المكملة فقد أخضعت اقتصاديات تصميم وصنع أشباه الموصّلات والحاسبات الالكترونية والمنتجات الالكترونية الاستهلاكية لتغيير جذري تميز بعمليات انفاق رأسمالي بالغ الارتفاع ، وتدفق كثيف لرأس المال ، وممارسة ضغوط لزيادة التداوب التقني والصناعي .

٥٢ - وبالتالي ، فان تدويل الانتاج والخدمات المساندة في الصناعة الالكترونية اكتسب أشكالا وآليات جديدة . وكانت هناك ، في الوقت ذاته ، تحولات هيكلية رئيسية في الصناعة الالكترونية التحويلية في البلدان النامية .

٥٣ - يمكن الاستنتاج باطمئنان أن القضية بالنسبة للثمانينات لا تتعلق كثيرا بامكانية اعادة نقل الأنشطة الصناعية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو - فصناعة شبه الموصّلات في البلدان النامية سوف تستمر في التوسع ، على الأقل بالنسبة لبعض فئات المنتجات وصوب عدد محدود من مواقع الانتاج . وانما القضية بالأحرى هي أنه في مجال الالكترونيات الاستهلاكية والمكونات الالكترونية ، يجري استخدام التشغيل الآلي ويعاد توزيع الصناعة الى البلدان النامية كعمليات متكاملة ، وحيث يحتل التشغيل الآلي مركز الصدارة بوصفه القوة الدافعة .

٥٤ - وهذا الاتجاه نحو زيادة التشغيل الآلي وكثافة رأس المال سيؤدي بالتالي الى اعادة تشكيل الهيكل الصناعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان . وفيما بين هذه البلدان ، كما يؤدي الى اعادة التوزيع الى بعض مراكز النمو في المنطقة الأوروبية وفي العالم الثالث . وقد يؤدي احتمال الطلب على الأجهزة الالكترونية الى زيادة انتاج أشباه الموصلات في بعض مراكز النمو في جنوب شرقي آسيا والبرازيل والهند والمكسيك . وبالاضافة الى التجميع والتحكم النهائي (شبه) الآلي بامكان المرء أن يتوقع ، على الأقل بالنسبة للرقائق التي تصنع بالجملة على نطاق

متوسط ، التوسع فيما يسمى " مسابك السليكون " * . وهناك بالفعل دلائل تشير الى أن مراكز الانتاج والتصميم الاقليمية ، بالنسبة للرقائق شبه المصنوعة حسب الطلب، وخاصة المصفوفات الجهيزة (أو الأجهزة التي تراقب حركة النبضات لتسهيل سير العمليات المنطقية) ** ، اللازمة للأجهزة التي تعتبر أرفع تقنية وأكثر تطورا من غيرها وتستعمل مثلا في النظم العسكرية وفي التشغيل الآلي وأجهزة التحكم في المجال الصناعي ، هذه المراكز على وشك أن تظهر في أماكن مثل اقليم تايوان الصينية وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا ومنطقة هونغ كونغ . بيد أن المكاسب الانمائية لعمليات الانتاج البعيدة (عن المراكز الرئيسية) التي تجنيها البلدان النامية من حيث توليد العمالة وتكوين المهارات ، وتحقيق تكامل أمامي وخلفي بين الصناعات والفوائد التكنولوجية الجانبية ، كل هذه المكاسب قد تتضاءل وتصبح أقل قابلية للاستمرار مما هي اليوم . وصوب هذه التغيّرات وتأثيرها على منظورات اعادة التوزيع الصناعي في ميدان الصناعة الالكترونية يجب أن توجه ، في المقام الأول ، أعمال التحليل ورسم السياسة في المستقبل. وهذا يتطلب ، بدوره ، معلومات أعمق وأكثر تأكيدا وتحديدا حول أنماط المصالح والتعاون التي ظهرت مؤخرا بين الجهات الرئيسية (الشركات والحكومات والحركات العمالية) المشتركة في هذه الصناعة . ولذا فان هناك حاجة الى نظام جديد لتبادل المعلومات حول عملية اعادة تشكيل الهيكل الصناعي الدولي .

٥٥ - ومن المحتمل أن تشهد الادارة المشتركة للشركات القائمة في البلدان المتقدمة النمو ثلاثة دوافع رئيسية تحفزها على القيام تدريجيا بنقل نظم التشغيل الآلي الالكترونية الى البلدان النامية ، أولها توفر الأيدي العاملة والمهندسين ذوي الأجر الرخيص والمهارة العالية ، وخاصة في بعض مراكز النمو الحضرية في أمريكا اللاتينية وآسيا .

٥٦ - وفي حين يميل التشغيل الآلي الى تخفيض حصة تكاليف العمالة في مجمل تكاليف الانتاج ، فان مستوى الأجور لا يزال يلعب دورا رئيسيا بالنسبة للقرارات الدولية التي تتخذ بشأن الاستثمار . وعلاوة على ذلك ، فان التشغيل الآلي الآخذ في التقدم لعمليات الانتاج الصناعي في منطقة " منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، بدأ يعاني نقصا متزايدا في الأيدي العاملة الماهرة . ففي صناعة أشباه الموصلات ، مثلا،

---

* أشكال جديدة من التعاقد من الباطن يكون التركيز فيها ، بالدرجة الأولى ، على صنع الرقائق ، أي تحويل التصميم الأصلي ، كما هو متجسد في القالب ، الى تكوين هندسي من السليكون .

** تكنولوجيا " المصفوفات الجهيزة " هي تقنية لاستحداث الكترونية دقيقة معقدة ، بسرعة وبثمن بخس . وقد أدت الى ظهور نوع جديد من الدارات المتكاملة القابلة للبرمجة ، هو الرقاقة شبه المكيّفة حسب الطلب (وتسمى أيضا المصفوفات المنطقية) التي يمكن انتاجها بالجملة وفيها صف موحد من الصمامات التي تحدد كيف تعمل الرقاقة .

هناك حاجة الى قدرات متكاملة جديدة في مجالات تصميم واختبار وصنع الدارات المتكاملة التي تستعين بالحاسبات الالكترونية ، وهي قدرات ما زالت النظم التعليمية والتدريبية الموجودة حاليا عاجزة عن توفيرها . وأكثر حالات النقص حدة هي التي تتعلق بمهندسي تجهيز الرقائق ، والتقنيين المختصين بأعمال الصيانة والاختبار ، ومهندسي التنفيذ ذوي المهارات والاختصاصات المتعددة والخبرة في العمليات الالكترونية الدقيقة ؛ ومهندسي التصميم الذين لديهم ، في الوقت نفسه ، مهارات جيدة في ميدان البرامج .

٥٧ - وقد حاولت الشركات القائمة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تعويض هذا النقص بوضع برامج للتدريب داخل الشركة ولاعادة التدريب ، فحددت مستوى التكنولوجيا وكيّفتها مع مستويات المهارات المتوفرة وعينت موظفين أجانب * . بيد أن هذه المحاولات محدودة النطاق وتميل الشركات الى الاعتماد أكثر فأكثر على رأس المال البشري الرخيص، المتوفر في بعض البلدان النامية** .

٥٨ - والدافع الثاني هو الحاجة الى زيادة الاستخدام السنوي الشامل الى أقصى حد للمعدات المكلفة جدا . ولا يمكن ابقاء تكاليف وحدات المعدات الجديدة عند مستوى معقول الا بتشغيلها ٢٤ ساعة يوميا ، على أساس تعدد المناوبات مثلا . ويكاد يكون هذا مستحيلا في اطار القوانين الاجتماعية المعمول بها حاليا في البلدان المتقدمة النمو، بينما قد توفر بعض البلدان النامية مثل هذه الامكانيات . والى حين ظهور تطورات تكنولوجية جديدة في عالم الربوط (الانسان الآلي) ، في مجال الأجهزة الحساسة مثلا ، ومحولات الطاقة ، والمشغلات ، قد يكون من المربح تشغيل أجهزة آلية تخضع للتحكم العددي وتتراوح قيمتها بين ٠٠٠ ٧٥ و ٠٠٠ ١٠٠ دولار ، على أساس دورات متعددة في منطقة تصديرية . وقد يكون هناك أيضا ، في بعض مراكز النمو في العالم الثالث، مقاومة أقل لاجراء تجارب في مجال تنظيم عملية الانتاج .

٥٩ - والدافع الثالث هو توفر الحوافز والهياكل الأساسية المنخفضة الأسعار . وتقوم الحكومات في مواجهة ركود الاستثمار العالمي ببذل مزيد من الجهود لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية . ولا ريب أن الشركات سوف تتجاوب مع هذه الجهود . وتقوم بعض البلدان المتقدمة

---

* في الولايات المتحدة مثلا، ١٥ في المائة على الأقل من المهندسين المتخصصين في العلوم الالكترونية العالية من البلدان النامية ، و ٥ في المائة أوروبيون . ولكن في المدة الأخيرة ، ظهرت معارضة متزايدة لهذا الاستخدام لرأس المال البشري الرخيص القادم من الخارج.

** في بعض هذه البلدان ، مثل الهند ، يوجد في الواقع فائض من المبرمجين ومحللي النظم ، والفيزيائيين المختصين بالمواد الصلبة ، ومهندسي التصميم . وهناك أيضا برامج للتدريب السريع مخصصة للمبرمجين ومحللي النظم والمهندسين الالكترونيين تموّل من الميزانيات الحكومية في بلدان مثل جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا، وفي تايلند والفلبين مؤخرا .

النمو بادخال أشكال مفرطة من أشكال تشجيع الاستثمار الأجنبي ، مثل انشاء " مناطق تجهيز الصادرات " و " المراكز العلمية " ، وبدأت الحكومات في عدد متزايد من البلدان النامية تعود الى انتهاج سياسات الباب المفتوح أمام الاستثمارات الأجنبية وتتنافس في اجتذاب الشركات الأجنبية . وانتشرت البرامج الرامية الى تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وخاصة فيما يطلق عليه اسم صناعات " التكنولوجيا الرفيعة المستوى " ، عن طريق أشكال مختلفة من الحوافز والسياسات الضريبية لتقليل النفقات العامة (الهياكل الأساسية وأنظمة العمالة والبيئة) .

٦٠ - ومن الناحية الأخرى ، يرجح أن تؤدي بعض التطورات المتوقعة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو الرئيسية الى الحد من تأثير الدوافع الداعية لاعادة التوزيع . فقد يكون للانتقال الى أشكال جديدة من التنافس التكنولوجي المكثف نوعيا والنزعة الحمائية الآخذة في النشوء ، لا سيما بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية ، مفعول مضاد لمواصلة عملية اعادة التوزيع على الصعيد الدولي . كما قد يكون للتغيرات الحاسمة التي طرأت على المناخ العام في ميدان الاستثمار والاقراض الدولي أثر معاكس على اعادة التوزيع . وهكذا ، قد تؤدي المخاطر الاقتصادية والسياسية المتزايدة في بعض مراكز النمو في العالم الثالث الى الحد بدرجة كبيرة من تأثير الحوافز والاعانات الاستثمارية . ومن الواضح أن لأزمة نظامي التمويل والتبادل التجاري الدوليين ، وتنامي النزعة الحمائية الجديدة وتزايد تجزؤ أسواق العالم ، أثرا خطيرا في المحيط الدولي .

٢- الاستنتاجات

٦١ - يمكن للمرء ، اجمالا ، أن يفترض أن الانتشار الدولي لنظم التحكم الآلي القائمة على الحاسبات الالكترونية من البلدان الصناعية سيستمر على الأرجح في التوسع ، وان كان لا يزال يسير بخطى بطيئة نسبيا وبشكل انتقائي صارم ، أي مع اقتصار التوسع على قلة من مراكز النمو .

٦٢ - ويفترض أن تحدث التغيرات في نمط الوزع الدولي على أربعة أصعدة :

(أ) تنقلات في المواقع فيما بين البلدان الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أي بصورة رئيسية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وعدد قليل من مراكز الانتاج في أوروبا الغربية ؛

(ب) تنقلات في المواقع من مركز منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى محيطها ؛

(ج) الانتقال الى أنماط استثمارية جديدة في مراكز التصدير الآسيوية الراسخة القدم (مثل جمهورية كوريا ، وسنغافورة ، وماليزيا ، ومنطقة هونغ كونغ) ؛

(د) اعادة التوزيع من هذه البلدان المصدرة الراسخة القدم الى مواقع جديدة مثل بنغلاديش ، وسري لانكا ، والصين ، والفلبين ، والكاريبي (١٣).

٦٣ - يتوقع أن تكون التنقلات في المواقع داخل منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ولا سيما الى محيط المنطقة الأوروبية والى اليابان ، هي السمة المميزة لاعادة تشكيل هيكل هذه الصناعة على الصعيد الدولي في الثمانينات . غير أن عمليات اعادة التوزيع الى الجنوب وداخله أخذت تكتسب أهمية متزايدة*.

٦٤ - وقد أخذ تطبيق الالكترونيات الدقيقة على المنتجات والعمليات الصناعية يحدث بالفعل تغييرات مثيرة في الأنماط الراسخة للانتاج والاستهلاك الصناعيين . وتتمثل القضية الأساسية ، بالنسبة للبلدان النامية منفردة أو متجمعة ، في تحديد مجالات التطبيق التي من شأنها تعزيز قدراتها الانمائية الصناعية على المدى الطويل . وهذا يتطلب نهجا شديد الانتقائية يسعى لربط التطبيقات بالقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني المعني . فلم يعد في مقدور البلدان النامية أن تتحمل تبعة التخلف عن ادخال الالكترونيات الدقيقة ، وهو ما ينبغي لها أن تنفذه بصورة منهجية وبما يتناسب وظروفها الخاصة .

---

* يمكن بالفعل تمييز عدد من الأمثلة لاعادة التوزيع داخل الجنوب ولاعادة تشكيل الهيكل الصناعي للمرافق الانتاجية اللاإقليمية :

(أ) في المواقع الاقليمية " الكلاسيكية " في جنوب شرقي آسيا ، بدأت بعد فترة ركود الاستثمار الصافي بين عام ١٩٧٤ أو ١٩٧٥ وعام ١٩٧٨ مرحلة انتقالية الى أنشطة انتاجية أكثف استيعابا لرأس المال وأكثر تكاملا ؛

(ب) ومن بين البلدان المستجدة في جنوب شرقي آسيا ، تمكنت الفلبين من اجتذاب استثمارات جديدة ضخمة . وقد أصبحت بلدان أخرى مثل اندونيسيا وتايلند وسري لانكا والصين (لا سيما " المناطق الاقتصادية الخاصة" الساحلية فيها) والهند مناطق مرشحة كمواقع لاقليمية أيضا بدرجات متفاوتة من النجاح ؛

(ج) وفي أمريكا اللاتينية ، شهدت بعض المواقع التقليدية ، كحزام " الصناعات الحدودية " المكسيكي وحوض الكاريبي ، ركودا نسبيا في الاستثمارات الجديدة ،في حين تظهر البرازيل اتجاها ديناميا شاملا . والواقع أنه في حالة البرازيل ، كان الوصول الى الأسواق الضخمة المحتملة في أمريكا اللاتينية هو المبدأ الموجه ، أما التكاليف - لا سيما تكاليف اليد العاملة - فكانت في المرتبة الثانية من الأهمية ؛

(د) وفي حوض البحر الأبيض المتوسط ، ظهرت مؤخرا بعض المواقع اللاإقليمية ، وان تكن على نطاق محدود نوعا ما .

٦٥ - ولا يرجح أن تنجح عملية الانتقال الى أنماط لها قدرة أكبر على البقاء في مجال تصنيع الالكترونيات ، اذا استمرت البلدان النامية في قصر اعتمادها على الشركات الموجودة في البلدان المتقدمة النمو ، وعلى رغبتها في اعادة توزيع مرافقها الانتاجية وتكنولوجياتها . ففي اطار استراتيجية كهذه تتسم بالتكامل السلبي وغير الانتقائي لأسواق العالم ، لا يمكن الا لعدد قليل جدا من البلدان أن يأمل في الاحتفاظ ببعض خطوط تجميع الدوائر المتكاملة خارج اقليمها وتطويرها الى أنماط أكثر تكاملا لتصبح صناعة وطنية للالكترونيات . والواقع أن البلدان التي تمتلك بالفعل ، فضلا عن مصانع تجميع الدوائر المتكاملة الموجهة للتصدير ، شبكة أكثر رسوخا من صناعات السلع الانتاجية ، هي وحدها المؤهلة لانشاء صناعة الكترونيات متكاملة . أما بالنسبة للبلدان النامية الأخرى فيستدعي الأمر نهجا أكثر انتقائية .

٦٦ - وفيما يتعلق بالمكونات الالكترونية ، ينبغي للبلدان النامية أن تقرر ما اذا كان عليها أن تشتري المكونات ونجمعها في نظم (كالحاسبات الالكترونية الصغيرة أو أجهزة التحكم) . ولكي تفعل ذلك ، تحتاج الى استراتيجية متكاملة في مجال معالجة المعلومات ، والأهم من ذلك ، الى اعلام تسويقي نشيط وبالغ الدقة . ومع تزايد تعقد الدوائر المتكاملة (الانتقال الى الادماج البالغ الكثافة للمكونات) أخذت الحدود الفاصلة بين المكونات والنظم والبرامج تتلاشى بصورة متزايدة .

٦٧ - وبعبارة أخرى ، لم يعد في وسع البلدان النامية أن تعود الى منطق المزايا النسبية عند مناقشة الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بانشاء صناعة الالكترونيات . ويتطلب الأمر اتخاذ قرارات سياسية تربط قدرات التصميم والتصنيع اللازمة لانتاج المكونات والنظم الالكترونية بالاحتياجات الاجتماعية والمتطلبات الانمائية للبلدان النامية المعنية . وعلاوة على ذلك ، يتعين على مثل هذه الاستراتيجيات أن تبين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المستترة التي تنطوي عليها هذه السياسات لتفادي التورط في مشاريع لا يكتب لها البقاء . وخلاصة القول ان المهم هو معيار الانتقائية ، الذي يتم التركيز فيه على عدد قليل من المجالات الاستراتيجية المتسمة بالاقتحام والمساندة .

٦٨ - وتتضمن الأهداف العملية الأساسية ما يلي :

(أ) اسقاط التغيرات المرجحة في بنية الطلب (تحديد مجالات التطبيق ذات الأولوية) ؛

(ب) اجراء تقييم منهجي للموارد المتاحة (الملموسة وغير الملموسة ؛ والموارد الاستراتيجية مقابل الموارد الثانوية) ؛

(ج) تقدير الاتجاهات في أسواق اقليمية وعالمية معينة وتقييم فرص تحسين القدرة التنافسية الدولية (على صعيد كل قطاع فرعي وكل شركة على حدة) ؛

(د) استحداث تغييرات في الأنماط التنظيمية (أماكن العمل ، وتدفقات المنتجات ، وشبكات التعاقد من الباطن بين الشركات ، والادماج في الروابط القائمة داخل القطاع وفيما بين القطاعات) ؛

(هـ) تقييم الآثار المحتملة على اقتصاديات الانتاج (الحواجز أمام الدخول، القيمة المضافة المحلية) ؛

(و) تقييم الآثار على التنمية الاقليمية ؛

(ز) تقييم الآثار على توفير فرص العمل وتشكيل المهارات وظروف العمالة ؛

(ح) تحديد مجالات وضع سياسات لادماج خطوط الانتاج الموجهة نحو التصدير في صناعة متكاملة للالكترونيات تسخر لاحتياجات البلد أو المنطقة .

٦٩ - وأية استراتيجية لتطبيق الالكترونيات الدقيقة في البلدان النامية على الزراعة أو الصناعة أو استكشاف واستغلال واستخدام الموارد الطبيعية تتطلب قدرة كبيرة في مجال استحداث البرامج الالكترونية وتشغيلها وصيانتها ، ولا سيما برامج التطبيقات . ويعتبر توفر قدرة كبيرة في مجال البرامج الالكترونية التطبيقية شرطا أساسيا بالفعل ليس فقط للابتعاد الانتقائي عن الأنماط التطبيقية السائدة في البلدان الصناعية بل وفي الادماج الفعال لتطبيقات الالكترونيات الدقيقة في المفهوم العام للتنمية .والمهم أن يكون ثمة ما يكفل الحصول على المعرفة اللازمة لتشغيل وتكييف وصيانة نظم تجهيز وتوصيل المعلومات والمعدات الالكترونية الصناعية (للمراقبة الرقمية اللحظية) ولتسخير استعمالها لتلبية متطلبات الاستراتيجيات الانمائية .

٧٠ - ومن ناحية سياسات اعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، يتضمن الحد الأدنى المطلوب انشاء قدرات محلية ؛ ومقاولات دولية انتقائية للتعاقد من الباطن لاعادة تحويل البرامج والحصول على الحزم التطبيقية ؛ وتعزيز القدرة على استحداث وتشغيل وصيانة الحزم التطبيقية ، سواء في الاطار الوطني (افساح المجال للامركزية) أو كجزء من ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

دال - صناعة البتروكيميائيات

١ - القضايا

٧١ - على نقيض النمو الملحوظ الذي شهدته صناعة البتروكيميائيات بين عامي ١٩٤٨و ١٩٧٣ ، شهدت البلدان المتقدمة تراجعا بعد عام ١٩٧٣ . فقد أدت الزيادات الحادة في تكاليف المواد الأولية ، وفائض القدرة الانتاجية ، والركود التضخمي في البلدان الصناعية الرئيسية الى جعل عملية اعادة التشكيل الهيكلي الجذرية أمرا ضروريا ، لا سيما في أوروبا الغربية واليابان . ومن الناحية الأخرى شهدت البلدان النامية توسعا سريعا في المرافق البتروكيميائية من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨١ ، عندما أدت الأزمة المالية الحادة التي سببتها الديون الدولية الضخمة الى ضرورة تأجيل أو الغاء معظم مشاريع صناعة البتروكيميائيات في هذه البلدان . بيد أن عدد البلدان النامية المشتركة في هذا الميدان لايزال محدودا نوعا ما : اذ أن عدد البلدان النامية التي أنشأت أو تقوم بانشاء طاقات انتاجية

بتروكيميائية يقل عن ١٥ بلدا . ونظرا لأن تكاليف المواد الأولية في عام ١٩٧٩ بلغت نحو ٧٠ في المائة من الكلفة الكلية لانتاج البتروكيميائيات الأساسية (قياسا الى ٤٠ في المائة تقريبا في بداية السبعينات) ، يتوقع أن تتمتع البلدان النامية التي تمتلك موارد نفطية وغازية بمزية تنافسية محتملة في هذه الصناعة . ويبين الجدول ٣ اسقاطات اليونيدو لنصيب البلدان النامية في طاقات العالم الانتاجية في مجال البتروكيميائيات الرئيسية حتى عامي ١٩٨٤و ١٩٩٠(حسب التقدير الذي تم في حزيران/يونيه ١٩٨١).

الجدول -٣- نصيب البلدان النامية الفعلي والمسقط في مجموع الانتاج العالمي من منتجات بتروكيميائية مختارة

(في المائة)

منتجات بتروكيميائية	نصيب البلدان النامية				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٩٠ الحالة (أ)	١٩٩٠ الحالة (ب)
البتروكيميائيات الأساسية					
الايثيلين	٤ر٧	٧ر٢	١٢ر٤	١٩ر٨	١٩ر٨
البروبيلين	٣ر٧	٦ر٠	٩ر٥	١٢ر١	١٢ر١
البوتاديين	٥ر٨	٧ر٩	١٤ر٤	١٩ر٣	١٩ر٣
البنزين	٦ر٠	٦ر٩	١١ر٤	١٥ر٧	١٦ر٢
الكسيلينات	٤ر٢	١٠ر٨	١٩ر٧	٢٣ر٨	٢٥ر٣
الميثانول	٣ر٣	١٠ر٣	١٥ر٣	١٢ر٩	١٢ر٩
اللدائن الحرارية	١٦ر١	١٧ر٩	٢٣ر٤	٢٩ر٥	٣٣ر٦
الألياف الاصطناعية	١٦ر١	١٧ر٩	٢٣ر٤	٢٩ر٥	٣٣ر٦
المطاط الصناعي	٦ر٩	٧ر٨	١١ر٢	١٤ر٩	١٩ر٩

المصدر: UNIDO, "Second world-wide study on the petrochemical industry: process of restructuring" (ID/WG.336/3), P. 68 (June 1981) .

(أ) حيث تكون الواردات المفترضة للبلدان النامية في عام ١٩٩٠ عند نفس مستواها في عام ١٩٨٤ .

(ب) حيث يكون الانتاج المفترض للبلدان النامية في عام ١٩٩٠ كافيا لسد الطلب .

٧٢ - ويجب التشديد على أن فرص تحقيق هذه الاستثمارات الجديدة ومزاياها النسبية المحتملة تبدو ضئيلة الى حد ما . اذ تعاني مشاريع كثيرة معاناة شديدة من تضخم تكاليف المعدات والتمويل ، وتجاوز النفقات المقدرة ، الخ[١٤]. وفي حوالي ٣٠ بلدا ناميا يتم حاليا الغاء أو تأجيل مشاريع رئيسية كانت قيد النظر ولا تبقى الا المشاريع الأقل شأنا . وقد لا يتم تحقيق النصيب المقدر من القدرة الانتاجية لعام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧ على أقل تقدير .

٧٣ - وفي المشاورة الثانية بشأن صناعة البتروكيميائيات ، التي نظمت في حزيران/يونيه ١٩٨١[١٥]، تم التسليم، بأنه في السنوات المقبلة من الثمانينات قد تكون هناك فرص يتاح فيها اقتران توقف العمل في المصانع العتيقة غير الاقتصادية في البلدان الصناعية مع البدء في انشاء مصانع جديدة في البلدان النامية . غير أن شركات الصناعات البتروكيميائية في البلدان النامية قد أحرزت بالفعل تقدما كبيرا في اعادة تشكيل هياكلها ، عن طريق الاستثمارات في تحديث أو استبدال التجهيزات الصناعية غير الاقتصادية . وهذا الاتجاه، مقرونا بعبء الديون الواقع على البلدان النامية ، يمنع الاستفادة من الفرص المتصورة المذكورة أعلاه .

٧٤ - ونظرا لشدة تكامل السوق في معظم البلدان المتقدمة النمو ، وغلبة عدد محدود من المنتجين عليه ، وبالتالي صعوبة اختراقه ، فان تنفيذ المشاريع الموجهة نحو التصدير يعتمد على التفاوض حول ترتيبات طويلة الأجل بشأن حجم الصادرات وأسعارها وقنوات التسويق ، وكلفة المواد الأولية ، وقد أظهرت تجارب عدد من البلدان النامية ، مثل قطر والبرازيل وجمهورية كوريا ، أنه اذا كانت الجهود المبذولة لاختراق السوق نشطة بما فيه الكفاية ، فان فرص النجاح تتعزز . وقد نوقشت هذه العناصر ، وغيرها من العناصر التي قد تتضمنها الترتيبات المتوسطة الأجل ، في المشاورة الثانية التي أوصت بأنه ينبغي لليونيدو أن تجري دراسة متعمقة لأشكال مختلفة للترتيبات الطويلة الأجل . وأوصت المشاورة كذلك بالقيام بمزيد من العمل في مجال وضع الصيغة النهائية لشكل نموذجي لاتفاق الترخيص ليتم تعميمه في أقرب وقت ممكن .

٢- الاستنتاجات

٧٥ - ما لم تكن المرافق البتروكيميائية في البلدان النامية الرئيسية المنتجة للنفط قد أنشئت خصيصا لتلبية احتياجات الأسواق المحلية، فانه لن يكتب لها البقاء الا اذا أمكن فتح منافذ تصديرية كبيرة أمامها . ولذلك، يجب على هذه البلدان أن تتغلب على الحواجز التجارية والعوائق التي تحول دون تسويق منتجاتها في سوق عالمية شديدة التكامل . وتمثل المفاوضات بشأن ترتيبات التسويق الطويلة الأجل ، الى حد كبير، شرطا أساسيا لتنفيذ المشاريع التي يتوفر لدى البلدان النامية مايلزم لها من مواد خام ، الى جانب موارد النفط والغاز. ولذلك سوف ترتهن اعادة التشكيل الهيكلي العالمية لهذه الصناعة في المستقبل الى حد كبير على المفاوضات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وفيما بين البلدان النامية نفسها. وقد تم اتخاذ خطوات هامة من أجل تحقيق هذا التعاون فيما يتصل بتوصيات الحلقة الدراسية المشتركة بين الأوبك واليونيدو وصندوق الأوبك التي عقدت في آذار/مارس ١٩٨٣ .

هاء - صناعتا النسيج والملبوسات

١ - القضايا

٧٦ - لعبت صناعتا النسيج والملبوسات دورا هاما فيما مضى في تصنيع البلدان النامية . ففي عام ١٩٧٩ ، استحوذت المنسوجات على ما يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية المصدرة الرئيسية ، بالمقارنة مع ٣ الى ١٢ في المائة في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، ووفرت هاتان الصناعتان ما يصل الى ٥٠ في المائة من فرص العمالة الصناعية ، قياسا الى مالايتجاوز ١٥ في المائة في البلدان الرئيسية في المنظمة المذكورة .

٧٧ - وحتى حوالي عام ١٩٧٩ ، كان معظم انتاج المنسوجات والملبوسات الموجه للتصدير يحتكره عدد قليل من مراكز النمو في العالم الثالث ، ولا سيما في جنوب شرقي آسيا . ففي مجال الملبوسات ، كانت ثلاثة أرباع صادرات جميع البلدان النامية تأتي من ثلاثة من البلدان المنتجة الرئيسية في المنطقة (هونغ كونغ وماكاو وجمهورية كوريا) ، في حين أن ٨٣ في المائة من هذه الصادرات كانت تعزى الى ستة منها . وكانت صادرات المنسوجات أيضا مركزة في أيدي قليل من البلدان الرئيسية في المنطقة ، فقد كانت حوالي ٤٠ في المائة تعزى لأكبر ثلاثة منها ، و ٦٠ في المائة لأكبر ستة منها .

٧٨ - ويتبين من هذا أنه حتى في أوقات ارتفاع نمو الانتاج والتجارة الدولية ، كان انتاج المنسوجات والملبوسات الموجه للتصدير قادرا بالكاد على لعب دور الحافز لتعجيل التحول الصناعي في غالبية البلدان النامية . بيد أنه من المتوقع ، فيما يتعلق بالبلدان التي لم تبرز بعد كبلدان مصدرة للسلع المصنعة ، أن يتزايد الاعتماد على صناعتي النسيج والملبوسات ، وستحاول هذه البلدان أن تحتل مواقع المنتجين الرئيسيين الحاليين في انتاج السلع الكثيفة العمالة والمنخفضة السعر .

٧٩ - أدت أوجه النجاح التي أحرزتها قلة من بلدان جنوب شرقي آسيا الى أن تلجأ الشركات الخاصة والحكومات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الى استنباط سياسات تعويضية متزايدة الفعالية . تنطوي أربع سياسات منها على أهمية خاصة . وتقوم احداها على فرض القيود على واردات المنسوجات والملبوسات من البلدان النامية وخاصة من البلدان الأربعة الموردة المهيمنة واقترن ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بتجديد الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة . وقد فرضت بموجب الاتفاق المجدد تخفيضات كبيرة في نظام الحصص شملت عمليا ، كافة فئات المنتجات ، على عكس الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة المعقود في عام ١٩٧٢ للاتفاق نفسه ، الذي كان ينص على أن البلدان النامية تستطيع زيادة صادراتها الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بمعدل ٦ في المائة سنويا . والنوع الثاني من السياسات موجه نحو تشجيع الصادرات على نطاق واسع استنادا في جملة أمور ، الى اعانات التصدير . والنوع الثالث ينطوي على سياسة تكييفية ترمي الى تحديث وتدعيم الصناعة عن طريق التجديدات المشتملة على خفض التكاليف ، التي

تتناول قطاعات تقليدية مثل صناعة الملبوسات*. ويستهدف النوع الرابع التعجيل باستحداث تجديد في المنتجات والتركيز على السلع ذات القيمة المضافة العالية، غير أن هذه لاتشكل في الوقت الحاضر غير نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من السوق.

٨٠ - من المحتمل أن يكون مجال تنفيذ سياسة ترمي الى التكييف "الايجابي" الصناعي وتقوم على الابتكارات في التصنيع والانتاج، أصغر مما يتصور بوجه عام. ففي قطاع المنسوجات (وخاصة الألياف المصنوعة باليد والغزل، والحياكة والحباكة) ذي التقاليد العريقة بالفعل في مجال التشغيل الآلي الكثيف الاستخدام لرأس المال، ستواجه الاستثمارات الرأسمالية الجديدة المفضية الى تعزيز سرعة عمليات الانتاج، ركودا في الطلب ويمكن أن تؤدي بالتالي الى هبوط الأرباح وازدياد قابلية التعرّض للمصاعب.

٨١ - وقد أظهرت صناعة الملبوسات حتى الآن مقاومة ملحوظة لادخال نظام التشغيل الآلي فيها. ولذا فانه قبل الاستثمار في النظم الالكترونية الرفيعة المستوى والتي لم يتم اختبارها بعد، يجب تعزيز الثقة في امكانية قابلية بقاء هذا الفرع من الصناعة في المستقبل.

٨٢ - واذا تغلغلت الأجيال الجديدة من نظم التشغيل الآلي المستند الى الحاسبة الالكترونية، في أكثر القطاعات كثافة في استخدام اليد العاملة الماهرة في انتاج الملبوسات، مثل الغرز والتصميم والتفصيل. فسيكون ثمة ضغط كبير لزيادة الاستخدام السنوي الفعال لمثل هذه المعدّات**. وقد توفر البلدان النامية حينئذ موقعا أكثر مواتاة من البلدان الصناعية.

---

* وفقا للجنة الاتحادات الأوروبية، مثلا، "مازال على التكنولوجيا المتقدمة أن تنفذ الى صناعة الملبوسات، حيث لا يزال التشغيل الآلي غير معروف بالفعل. بيد أن اجراء تغيير جذري في أساليب الانتاج، نتيجة التشغيل الآلي، يمكن أن يخفض على نحو كبير التكاليف غير المواتية التي تعمل على أساسها صناعة الاتحاد بالمقارنة مع الصناعات المنافسة لها في البلدان النامية. (لجنة الاتحادات الأوروبية، "رسالة اللجنة الى المجلس بشأن حالة وآفاق صناعتي المنسوجات والملبوسات في الاتحاد". (COM 81/388 final)، P.45).

** في أوروبا الغربية على سبيل المثال، يقدر معدّل استخدام المعدات، في نطاق التشريعات الاجتماعية المعروفة، بحوالي ٧٠٠ ٥ ساعة في السنة، في حين أنه كثيرا ما يتجاوز ٠٠٠ ٧ ساعة في جنوب شرقي آسيا.

٨٣ - ويمكن أيضا، بالطبع ، أن ينطبق الاتجاه نحو ازدياد استخدام التشغيل الآلي وكثافة رأس المال ، على بعض مراكز النمو في مجال صناعة المنسوجات والملبوسات في العالم الثالث . ومن ثم فانه في حين يمكن توسيع نطاق الهياكل الانتاجية ، فان الفوائد التي قد تجنيها البلدان النامية فيما يتعلق بتوليد العمالة ، وتكوين المهارات ، واستحداث التكامل الأمامي والخلفي فيما بين الصناعات ، والفوائد التكنولوجية الجانبية ، يمكن أن تقل وأن تصبح أقل قابلية للبقاء عما هي عليه اليوم.

٢ - الاستنتاجات

٨٤ - في البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ، يمكن توقع أن تزداد مقاومة الشركات والحكومات على السواء لاعادة التوزيع الصناعي واعادة التشكيل الدولي للهياكل في مجال صناعتي المنسوجات والملبوسات . وسوف تبذل محاولات عن طريق " التكييف الايجابي " والابتكارات في مجال التجهيز والمنتجات ، لاستعادة السيطرة على الأسواق والربحية . ومع ضيق نطاق امكانية البقاء ، يحتمل أن تسعى الشركات والحكومات على السواء، كل على حدة ، بمفردها، للحصول على مكاسب فردية قصيرة الأجل. ويبدو أن البلدان الرئيسية في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، بدلا من تكييف أنفسها مع التحولات المتوقعة في أنماط الانتاج والاستهلاك ، أخذت تعتمد على نحو متزايد على الحمائية وتحسين القدرة التنافسية عن طريق الدعم التكنولوجي .

٨٥ - وفي ضوء هذه الظروف ، يبدو أن امكانية حصول البلدان النامية على منافذ مضمونة تعتبر محدودة الى حد ما ، حتى اذا تابعت البلدان المتقدمة النمو عملية "التكييف الهيكلي الايجابي " .

٨٦ - ومن جانب آخر ، فان التوقعات فيما يتعلق بالطلب المحلي في البلدان النامية - وخاصة الرئيسية منها - طيبة جدا ، الا أنه في حالات كثيرة ، لم تحظ هذه التوقعات بمتابعة منهجية . ويمكن توسيع الصناعة الى حد كبير عن طريق سياسات الأسعار والدخل وبرامج الترشيد . ويحتمل أن يؤدي هذا التطبيق الانتقائي للعمليات التكنولوجية الجديدة والأشكال التنظيمية الجديدة في مجال الانتاج الى تعزيز النمو في الصناعة .

٨٧ - ومن ثم يمكن أن تؤدي برامج التكييف الهيكلي في البلدان النامية ، والاعتماد المتزايد على الديناميات الداخلية في كل من البلدان والمجموعات النامية الى استكمال جهودها لزيادة فرص وصول بعض مجموعات المنتجات الى أسواق البلدان المتقدمة النمو عن طريق المشاورات .

الفصل الثالث - العوائق والآفاق

٨٨ - أظهر تحليل الاتجاهات الرئيسية في مجال اعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم، أنه في حين يرجح استمرار تدويل الانتاج الصناعي واتخاذ أشكالا جديدة ، تتزايد أهمية التوصل الى توافق في الآراء حول كيفية المضيّ في هذا الاتجاه . وقد تظهر صراعات جديدة حول المصالح بين الأطراف الفاعلة الرئيسية لاعادة التشكيل الهيكلي الصناعي في البلدان الصناعية والنامية ، كما يمكن أن تظهر امكانات جديدة للتعاون الصناعي .

٨٩ - تبين في الحوار الذي تم عن طريق نظام المشاورات أن البلدان النامية تواجه عددا من القيود . وتتصل مجموعة أولى من القيود بالقطاعات التي للبلدان النامية قاعدة صناعية كبيرة نسبيا فيها ، وتواجه مشاكل في توسيع هذه القاعدة ، وهي ، على سبيل المثال ، صناعة تجهيز الأغذية ، بما فيها الزيوت والدهون النباتية ، وصناعة الجلد والمنتجات الجلدية . وتظهر مجموعة ثانية من القيود حيث تكون للبلدان النامية قاعدة صناعية هامة ، ولكن يتأخر تنفيذ المشاريع بسبب الصعوبات المالية والتكلفة العالية للمعدات الرأسمالية ، وهذا ، على سبيل المثال ، في صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة . وفي حالة ثالثة ، تكون للبلدان النامية اما قاعدة صناعية ضيقة جدا أو لا تكون لها قاعدة مطلقا ، وهذا ، على سبيل المثال ، في صناعة السلع الرأسمالية وصناعة المكنات الزراعية . والحالة الرابعة مشابهة للحالة السابقة ، فيما عدا أن البلدان النامية ، في محاولاتها للدخول الى هذه القطاعات ، تمنعها المصالح المتضاربة وتعوقها عقبات أخرى ، مثل تلك التي ترتبط بنقل التكنولوجيا ، كما في صناعة البتروكيميائيات وصناعة المستحضرات الصيدلية (ID/B/284 ، الفقرات ١٧ الى ٢١) .

٩٠ - وبالنظر الى تلك الآفاق والعوائق ، يتعين الآن على البلدان النامية أن تعيد تقييم استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بالتنمية الصناعية وباعادة توزيعها . ويمكنها فقط اذا هي فعلت ذلك أن تأمل استئناف عملية النمو المطرد .

ألف - العوائق التي تواجه اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها *

٩١ - من بين التغيرات التي ظهرت مؤخرا في الاطار الدولي والتي تضع مزيدا من

---

* يرد مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في الورقات الأساسية حول البند ٥ (ج) من جدول الأعمال " تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية " (ID/CONF.5/13) والبند ٤ " اعلانا وخطتا عمل ليما ونيودلهي: نظرة الى الماضي ونظرة الى المستقبل " (ID/CONF.5/14).

العقبات أمام اعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي لصالح البلدان النامية ، وأيضا أمام اعادة توزيع الصناعات الى البلدان النامية ، يستحق ما يلي اهتماما خاصا .

١ - ظهور أشكال جديدة من النزعة الحمائية الجديدة

٩٢ - يبدو أن النزعة الحمائية بسبيل اتخاذ أبعاد جديدة في الثمانينات . فقد تحالفت البطالة المستمرة العالية مع النمو الاقتصادي البطيء في أكثر بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، لكي تزيد من الضغوط الحمائية وتضعف معايير التجارة الحرة . وازدادت أوجه الاحتكاك في المجال التجاري بين الأمم وعبر القطاعات ، نظرا للتوقف الذي أصاب التوسع التجاري في العالم . وقد اتخذ تفجر النزعة الحمائية أشكالا جديدة متنوعة . وقد انتشر ما يسمى بـ " قيود التصدير الطوعية " و " ترتيبات التسويق المنظمة "، لدرجة أن هذه الحواجز أصبحت الآن ، مع التعريفات الجمركية والحصص ، من الوسائل التي تستخدمها السياسات التجارية على أوسع نطاق .

٢ - أزمة النظام المالي العالمي

٩٣ - يواجه النظام المالي العالمي حاليا أكبر أزمة مرت به منذ عدة عقود . فقد أدت المعدلات العالية الحقيقية للفائدة الى اخراج تكاليف الاقتراض عن نطاق التحكم فيها ، كما أن أسعار وحجم صادرات السلع مستمرة في الهبوط ويمارس الكساد العالمي حفظا متزايدا على طلب بضائع وخدمات العالم الثالث . ومن جانب آخر ، تواصل أسعار الواردات التي تعد مدخلات أساسية لطرائق الانتاج الصناعي السائدة ارتفاعها ، أو على الأقل بقيت في مستويات عالية بصورة مستمرة . كما أدت أعباء الديون المتزايدة بسرعة والتزامات خدمة الدين المرهقة ، الى لجوء عدد متزايد من البلدان النامية الى فرض سياسات انكماشية قاسية بصورة مطّردة . وهذا من شأنه أن يجعل من المحتّم فرض المزيد من الضغوط على الهياكل الاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات وعلى قدرة استراتيجياتها وسياساتها على البقاء .

٩٤ - يبلغ الدين الخارجي للبلدان النامية حوالي ٨٠٠ بليون دولار حاليا . وتبلغ متطلبات خدمة الديون ، بمعدل سعر فائدة قدره ١٠ في المائة في المتوسط ، حوالي ٨٠ بليون دولار كل سنة . ولا تستطيع البلدان النامية خدمة هذا الدين الا بتحقيق فائض تجاري اجمالي مع البلدان المتقدمة النمو قدره حوالي ٨٠ بليون دولار ؛ أي أن البلدان المتقدمة النمو لابد أن تحقق عجزا تجاريا اجماليا بهذا القدر . وهذا يوضح العلة الجوهرية بين الدين وصادرات البلدان النامية ، وخاصة صادراتها من المنتجات المصنعة .

٩٥ - نظمت اليونيدو المشاورة الأولى حول التمويل الصناعي (مدريد ، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢) استنادا الى هذه الخلفية ، وهي الحالة الاقتصادية والمالية العالمية

المتدهورة التي كانت تؤثر تأثيرا ضارا على تصنيع البلدان النامية . وقد اتفقت المشاورة على أن هناك ثغرة بين الأموال المتاحة للبلدان النامية والأموال التي تحتاج اليها تلك البلدان . وفي حين تواصل اليونيدو دراسة العقبات التي تعترض سبيل تدفق التمويل الصناعي للبلدان النامية ، فهي تقوم أيضا بتحليل المناهج العائدة على تلك البلدان من مواطئة استخدام ترتيبات التمويل المشترك واستخدام اقراض المشاريع للبرامج الصناعية في البلدان النامية (ID/293) .

٣ - أثر سياسات التكييف الهيكلي في البلدان الصناعية

٩٦ - تركز سياسات التكييف الهيكلي لبلدان الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، بصورة متزايدة على القضايا المشتركة فيما بين بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، ولا يبدو أنها تعمل في اتجاه اعادة التشكيل الهيكلي الدولي للصناعة ، التي من شأنها زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ، حسب ما افترض من قبل في الاعلانات الدولية .

٩٧ - ان التكييف الايجابي ، كما تمارسه منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، يدعو البلدان الأعضاء الى استحداث سياسات من شأنها " تيسير حركة اليد العاملة ورأس المال من انتاج البضائع والخدمات التي يتجه الطلب عليها للهبوط ، الى المجالات الأخرى التي يزداد فيها الطلب ، والنهوض بالانتاج ومواقعه الى مستويات أكثر فعالية ، والانتقال من مرحلة الانتاج الذي تحقق فيه البلدان الأخرى مزايا نسبية الى خطوط جديدة للانتاج قادرة على المنافسة "[١٦]. غير أنه يحتمل أن تؤدي أوجه التشدد المتزايدة في هذه الاقتصادات ، وتكاليف التكييف الاجتماعية المرتفعة في الفترات التي تظهر فيها بطالة هيكلية ذات شأن وكساد في الطلب ، الى ازدياد المقاومة لاعادة التشكيل الهيكلي الدولي ويتجه الميل في معالجة ضغوط التكييف أساسا عن طريق التدابير المتعلقة بتحديث مجموعات المنتجات ذاتها ضمن نطاق منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وطريقة تنفيذ " التكييف الايجابي" تجعله في أفضل الأحوال ايجابيا بالنسبة لبلد مفرد أو ربما بالنسبة للمجموعة الاقليمية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، وسلبيا بالنسبة للبلدان الأخرى .

٩٨ - ووفقا لما تم الكشف عنه من خلال نظام المشاورات وكما تم توثيقه في " رصد التقدم المحرز في التعجيل بعملية التصنيع في البلدان النامية : الدراسة الاستقصائية الثالثة ، ١٩٨١ - ١٩٨٢ " (UNIDO/IS.370,P.50) ، فان أكثر البلدان النامية تعترف بأهمية التكييف الهيكلي . وكذلك يسلم بضرورة التدخل الحكومي للتأثير على ايقاع واتجاه عملية التكييف بغية الحيلولة دون حدوث نتائج غير مقبولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، أو التخفيف منها . وتميل التدابير الحمائية الى تغطية الأنشطة الصناعية

التي تحقق فيها البلدان النامية ميزة نسبية ، كما هو الحال في بعض الصناعات التقليدية والكاملة النمو . وكذلك ، فان الحوافز الرامية الى تشجيع الاستثمارات في الصناعات المحلية أو في فئات معينة من المؤسسات المتضررة مثل الشركات الصغيرة ، والتي لو لم يحدث ذلك ، لوجهت نحو اعادة التوزيع في البلدان النامية ، هذه الحوافز يمكن أن تكون لها آثار سلبية من وجهة نظر تقسيم دولي فعّال للعمل . ويزداد النظر الى سياسة التجديد الوطني على أنه وسيلة شديدة الفعالية لتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلدان المتقدمة النمو .

٩٩ - وفي العديد من القطاعات الرئيسية في الصناعة ، أصبح التشغيل الآلي يتجه بسرعة لأن يصبح القوة الدافعة الرئيسية ، وأصبحت اعادة التوزيع الى البلدان النامية اضافة ممكنة أكثر منها بديلا لبعض الأنشطة الصناعية القليلة ، أو مجرد منتج جانبي لها .

١٠٠ - وتجري الآن في البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تكييفات هيكلية داخلية أساسية فيما يتعلق بالقيود الموجودة في الانتاج الصناعي ، والتنظيم والتخصصات المشتركة فيما بين بلدان هذا المجلس . ويحتمل ، على الرغم من الأسواق الكبيرة الامكانيات والتقسيم الدولي لليد العاملة القليل الاستخدام ، ألا توفر البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي أية فرصة ذات شأن لاعادة التشكيل الهيكلي بين المنطقة ككل والبلدان النامية في الثمانينات(١٧) . بيد أن النظر في هذه المسألة بطريقة أكثر منهجية ، من جانب بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي المعنية ، سوف يكشف عن وجود آفاق متنامية للتعاون الصناعي المكثف مع البلدان النامية .

٤ - أثر بعض الفتوحات التكنولوجية الرئيسية (١٨)

١٠١ - من المرجح أن يكون للفتوحات التكنولوجية الرئيسية أثرها على مدى تصنيع العالم الثالث في المستقبل . وحيث أنها تفرض بالفعل تغييرات جذرية على الأساليب السائدة في عملية التحويل الصناعي ، فقد أصبحت الحاجة الى اعادة تقييم المفاهيم الماضية عن اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة التوزيع ، أكثر الحاحا من ذي قبل . وعلاوة على ذلك ، يتعين على البلدان النامية أن ترصد هذه التطورات بحذر وأن تعمل على تقييم أثر هذه التجديدات على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لديها ، وخاصة على اعتمادها الذاتي في مجال العلوم والتكنولوجيا . بيد أنه لا ينبغي أن يظل الغرض من مثل هذا الرصد محض ممارسة دفاعية . ذلك أنه بالاضافة الى أن هذا الرصد يمثل عنصرا وقائيا ضد الآثار السلبية للهياكل الصناعية القائمة على القدرة التنافسية الدولية وعلى قابلية الهياكل الصناعية القائمة للبقاء ، فانه يمكن أيضا أن يساهم في تحسين استخدام الامكانات الكامنة في بعض هذه التجديدات الأساسية بغية اعادة توجيه العلم والتكنولوجيا للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية ، وخاصة في القطاعات الرئيسية ، مثل الأغذية ، والطاقة والرعاية الصحية . وقد يلزم ايلاء اهتمام خاص للمجالات التالية :

(أ) تطوير تكنولوجيات جديدة للطاقة ، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الطاقة الشمسية والحرارية ، وتحويل الطاقة الفلطاضوئية ؛

(ب) تطوير المنتجات الاصطناعية وغيرها من أشكال البحث التعويضي* ؛

(ج) التجديدات الرئيسية في مجال التكنولوجيا الاعلامية ، التي بدأت بالفعل تسبب ظهور تغييرات مؤثرة على نطاق العالم في الأنماط القائمة لانتاج البضائع والخدمات، واستهلاكها ، وفي وضع نظم للرقابة والتنظيم في المجال الاجتماعي ، وعلى سبيل المثال ، فان ادخال نظم جديدة في مجال التشغيل الآلي الصناعي في أنشطة التجميع السابقة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة أو في الانتاج على مستوى الدفعات الصغيرة ، سيكون له أثر كبير على مصير الانتاج الصناعي في العالم الثالث ؛

(د) التجديدات التكنولوجية المعنية بالتعدين في قاع البحار ، والتنقيب في المناطق البحرية ، وعمليات الحفر في المناطق البحرية الخ ؛

(هـ) " الآثار الجانبية المدنية " لبحوث الدفاع والفضاء ، مثل تكنولوجيا الليزر ، والالكترونيات البصرية والتغييرات الجوية الخ ؛

(و) التكنولوجيات الجديدة المتعلقة باختبار المواد والانتاج في الفضاء ؛

(ز) التكنولوجيات الرامية الى زيادة حركة رأس المال على النطاق العالمي ، مثل المصانع القائمة على ظهر السفن ، والصيانة والتصليح بتكلفة قليلة أو معدومة وأساليب البناء المتحركة ؛

(ح) الامكانات التكنولوجية الكامنة في الهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزئية [١٩] ، والتي كانت بالفعل حافزا على استثمار رؤوس أموال كبيرة في الصناعات الاحيائية الناشئة حديثا ؛

(ط) يقتضي التطوير والتطبيق في مجال الصناعة لمنتجات أقل كثافة في استهلاك الطاقة وتكنولوجيات تجهيزية وتكنولوجيات لازمة ، العمل على زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة ؛

(ي) تطوير تكنولوجيات ملائمة بيئيا ، بما في ذلك التكنولوجيات القليلة أو المعدومة النفايات ؛

---

* حالات الاختبار تتمثل ، على سبيل المثال ، في ادخال الألياف الزجاجية في الاتصالات السلكية واللاسلكية (بصريات الألياف) كبديل عن النحاس ؛ والسكر والمواد المحلية المنتجة على أساس مشتقات الأذرة ؛ الفوايول (جنبة المطاط) كمصدر جديد للمطاط الطبيعي ؛ والشوكولاته المنتجة على أساس فول الصويا ؛ والبدائل التركيبية للكوبالت والكروم .

(ك) تقليل حجم المصانع ، وخصوصا في الصناعات الوسيطة الأساسية مثل الصلب والأسمنت بل أيضا في المواد الكيميائية السائبة (٢٠).

باء - الآثار الاستراتيجية على البلدان النامية

١٠٢ - جرى التأكيد ، في اجتماع ليما التحضيري المعني بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية (أنظر الفقرة ٤ سالفة الذكر) ، على أن آفاق التصنيع والنمط المحتمل للبلدان النامية في العقد القادم ينبغي تقييمها حسب المواقع المختلفة للفئات المتنوعة من البلدان النامية (أنظر الوثيقة ID/WG.391/12) . واختار الاجتماع مواضيع تتعلق بـ (أ) البلدان التي لها امكانية زيادة صادرات المصنوعات ؛ و (ب) البلدان التي لها امكانية التصنيع الموجه للسوق المحلي ؛ و (ج) البلدان التي في المراحل الأولى من التصنيع . وبينما سيولى اهتمام متزايد ، في بلدان الفئتين الأخيرتين ، للاحتياجات الداخلية وديناميكية النمو ، ستوجه البلدان التي تحاول تحقيق التصنيع الموجه للتصدير جهودها في الاتجاهات التي اتبعتها بلدان العالم الثالث التي سبق لها النجاح في التصدير الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهذا هو الاطار الذي تمس الحاجة اليه لاجراء دراسة منفصلة لعملية اعادة تشكيل الهيكل دوليا وعلى المستوى الوطني ، متابعين ، في هذه الحالة ، منطق نموذج المزية النسبية للتجارة الحرة الى نهايته . وعلى سبيل المثال ، اتبعت بعض بلدان جنوب شرق آسيا بقدر كبير من النجاح نموذجا انمائيا يحفزه التصدير . ودون استئناف النمو المعجّل ، ثمة سؤال عما اذا كان المجتمع الدولي ومؤسساته يستطيع في الثمانينات توفير درجة مماثلة من النجاح في عدد متزايد من البلدان النامية من مناطق أخرى من العالم .

١٠٣ - تفاقمت حالة البلدان النامية التي تمر بالمراحل الأولى من التصنيع ، وخاصة أقل البلدان نموا ، بالأزمة العالمية الراهنة في وقت يزداد فيه اندماجها في النظام الدولي . ولا شك أن هذه البلدان في وضع غير موات بصفة خاصة ، وهو وضع لا بد أن يزداد سوءا . واذا درسنا الأشكال الموجودة والدوافع الراهنة لاعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان المتقدمة النمو الى العالم النامي ، من ناحية ، والوزن الفعلي لأقل البلدان نموا في الميدان الاقتصادي الدولي وفي العالم النامي نفسه ، من الناحية الأخرى ، فانه تبدو للمساوئ ثلاثة جوانب . فأولا ، تفتقر أقل البلدان نموا الى الموارد التي يبدو أنها تشجع اعادة التوزيع (مثل الموارد الطبيعية ، ووجود حد أدنى من الهياكل الأساسية للصناعة ، وشبكة النقل والاتصالات ، والهياكل الأساسية للادارة) . وثانيا ، يغلب أن تكون لهذه البلدان الخصائص التي تعتبرها صناعات الدول المتقدمة النمو ، التي يحتمل اعادة توزيعها ، بمثابة عقبات . وثالثا ، لهذه الدول قليل من الخيارات في اطار الميدان الاقتصادي الدولي ، اذ أن مجال الاختيار بين تدفقات الموارد الخارجية (أي حزم الاستثمارات الأجنبية والمشاريع الصناعية ، ومدخلات

التكنولوجيا ، وما الى ذلك) تبدو أقل بالنسبة لهذه البلدان حتى بالنسبة الى البلدان النامية الأخرى . ولذا يبدو أنها تدور في طلقة مفرغة ، وهي أن قلة ما لديها من موارد يحد من قدرتها على جذب الموارد الخارجية ، وما يترتب على ذلك من ضعف في قدرتها على المساومة يجعل امكانية اختيار الفرص الصحيحة وممارسة التحكم في تنميتها الوطنية الاقتصادية أكثر صعوبة . ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ ترتيبات استثنائية لتمكين أقل البلدان نموا من الخروج من هذه الطلقة المفرغة والمشاركة في عملية اعادة توزيع الصناعة في المستقبل .

١٠٤ - ان المغزى الأساسي لهذه الورقة هو أنه لا بد من تحديد نقاط بداية جديدة لاستراتيجيات البلدان النامية ، رغم العقبات المتزايدة التي تواجهها في مجالات رئيسية مثل التمويل والتكنولوجيا . وهذا يتطلب اعادة تقييم جذري للنهج السائد في مجال اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها . فالأزمة السائدة قد جعلت البلدان النامية تتراجع نحو المصالح الوطنية القصيرة المدى ، التي توفرها الترتيبات الثنائية المتخصصة ، التي يكون لها في أغلب الأحوال آثار تنطوي على الفرقة في المواقف التفاوضية الجماعية للعالم الثالث . واضافة لذلك ، حلّت المعالجة اليومية للأزمة محل التخطيط الاستراتيجي في عدد من البلدان النامية . الا أنه توجد مع ذلك امكانات كبيرة لاستراتيجيات وسياسات تقوم على الفعل ، وليس رد الفعل ، لاعادة تنشيط الصناعة في البلدان النامية بدلا عن السياسات والاستراتيجيات القائمة على ردود الفعل . وترد فيما يلي مناقشة بعض الأمثلة التوضيحية لذلك .

١٠٥ - ان النقل الدولي للتكنولوجيا ضرورة أساسية لاعادة توزيع الصناعات الى البلدان النامية بطريقة فعّالة . فبالرغم من التقدم المحرز حديثا في تصدير التكنولوجيا من البلدان المتقدمة ، لا تزال الشركات القائمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الى حد بعيد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا اللازمة للانتاج الصناعي في البلدان النامية . وقد بدأ اعتماد هذه الشركات يزداد بصورة مطّردة على الانتشار العالمي لتكنولوجياتها . اذ لا بد لها من السعي لزيادة صادراتها التكنولوجية من أجل تمديد فترة بقاء هذه التكنولوجيات ، والتغلغل في أسواق تتزايد حمايتها ، أو على الأقل الاحتفاظ بتلك الأسواق ، بواسطة الاستثمارات المحلية ، وتوزيع عبء تكلفة البحث والتطوير. وسوف يوجّه نصيب متزايد من تلك الصادرات التكنولوجية الى البلدان النامية ، لأن تلك البلدان تتصف بدينامية كبيرة على المدى الطويل من حيث الاستثمار والاستهلاك .

١٠٦ - ومن الناحية الأخرى ، أخذت عملية نقل ونشر التكنولوجيا تقلل بدرجة متزايدة من قدرة الشركات القائمة في البلدان المتقدمة النمو على السيطرة على التكنولوجيا والاحتفاظ بمركز الهيمنة التكنولوجية . ونتيجة لذلك يبدو أن ادارات الشركات في بعض القطاعات تعتمد أكثر فأكثر على التدابير التقييدية لضمان سيطرتها على التكنولوجيات الرئيسية والقدرات الابتكارية .

١٠٩ – ويبدو أنه من الواضح أن الصلة بين الشمال والجنوب ستبقى السمة البارزة في عملية اعادة توزيع الهيكل الصناعي و اعادة توزيعها على النطاق الدولي في الثمانينات والتسعينات. وينبغي، في اطار هذا الترابط المتزايد ، أن تدرس دراسة وافية مجالات التقاء المصالح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١١٠ – وتتعرض القطاعات الصناعية في البلدان النامية وستظل تتعرض لوقت طويل، لضغط كبير من أجل تكييف عمليات الانتاج ومنتجاته وأوضاعه التنظيمية . وسوف تتطلب عملية التكييف هذه مدخلات متعددة – ومتغيرة – من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وينبغي للبلدان النامية أن تركز في استراتيجياتها وسياساتها الصناعية على شكل ومصدر وشروط هذه المدخلات اللازمة . وهنا ، على ما يبدو ، ينشأ مجال متزايد لتعاون أوثق فيما بين البلدان النامية ، في مجالي زيادة تبادل البضائع و الخدمات واتباع نهج مشتركة في المفاوضات للحصول على البضائع والخدمات من البلدان المتقدمة النمو. وسوف يترتب على ذلك دراسة آفاق اعادة توزيع الصناعات فيما بين بلدان الجنوب – الجنوب واستخدام التجمعات الاقليمية للأقطار كقوة للمساومة . كما يبدو أنه من الضروري أن تكون كل من البلدان النامية على علم بصفة مستمرة بتطورات سياسات اعادة التوزيع واعادة تشكيل الهياكل في البلدان النامية الأخرى وأن تكون لديها صورة كاملة عن هذه التطورات وصلتها بسياساتها الوطنية الخاصة . ويصير هذا أكثر ضرورة مع انشاء المزيد من الصلات الثنائية واتفاقات التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مختلف المناطق الجغرافية الفرعية . ويتطلب رصد اعادة تشكيل الهيكل الصناعي في العالم مراقبة الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها التجمعات القطرية القائمة والجديدة ومشاريع التعاون بين البلدان النامية ، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٠٧ - ومن ثم يبدو أن هناك اتجاهين متباينين لاستراتيجية الشركات بشأن التكنولوجيا. فالحكومات والشركات في البلدان النامية في حاجة الى أن تدرس بعناية فائقة القيود والآفاق الناشئة التي تنطوي عليها الاستراتيجيات السائدة للشركات في مجال التنظيم العالمي للتكنولوجيا . وينبغي أن تستخدم الحكومات والمجموعات الاقليمية ورجال الأعمال في تلك البلدان بصورة أكثر تنظيما التكنولوجيا المتاحة دوليا لاكتساب وتحسين التكنولوجيا كجزء من عملية اعادة تشكيل الهياكل الصناعية فيها .

١٠٨ - وهذا بدوره يتطلب رصدا مستمرا لأنماط اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في البلدان النامية بواسطة دراسات تحليلية لقطاع الصناعة ومعلومات محددة للشركات . ويمكن لهذا الغرض تكوين نظام استشاري لليونيدو يعنى باعادة تشكيل الهيكل الصناعي لخدمة البلدان النامية ويستند الى البيانات والخبرات المتوفرة في المنظمة وفي شبكة المؤسسات والخبراء المتعاونين .

الفصل الرابع - استنتاجات وتوصيات

١١١ - زادت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية من حدة عدد من المشاكل الأساسية التي تؤثر على اعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، وأبرزتها بوضوح . وقد تحقق التوسع الكبير في القدرات الصناعية في البلدان النامية في العقد الأخير عن طريق استيراد المعدات والمنتجات الوسيطة والمعرفة العلمية من البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص ، وجرى تمويلها الى حد كبير عن طريق الاقتراض من المصارف الخاصة . اعتمدت البلدان النامية استراتيجيات وسياسات صناعية على أمل حدوث استقرار نسبي ونمو في المناخ الاقتصادي الخارجي ، وخاصة فيما يتعلق بعائد صادرات السلع ، ومستوى اسعار الفائدة ، والوصول الى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو لعرض منتجاتها ذات القدرة على المنافسة ، وهي أساسا المنتجات المصنعة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة . واضافة لذلك ، كان هناك التزام عام من جانب المجتمع الدولي في اعلان وخطة عمل ليما بتغيير هيكل الصناعة العالمية .

١١٢ - كشفت الأزمة التدهور التدريجي للمناخ الاقتصادي الخارجي وضعف الهياكل القائمة أمام الصدمات الخارجية . ويبدو الآن أنه ، نظرا للمناخ الاقتصادي العالمي وأوجه قصور السياسات الداخلية في كثير من البلدان النامية واتباع سياسات نقدية متشددة في بعض الاقتصادات الرئيسية ، فقد فشلت الى حد كبير عمليات اعادة تشكيل الهياكل واعادة التوزيع على نطاق العالم فيما مضى في تحقيق الأهداف الصناعية والاجتماعية - الاقتصادية الموضوعة وفي خلق أساس للتنمية الاقتصادية والصناعية المتواصلة في البلدان النامية .

١١٣ - ويرى واضعو السياسات الوطنية الذين يقومون بتحليل هياكل الانتاج الصناعي القائمة في البلدان النامية أن هذه الهياكل تعتمد الى حد كبير على الواردات ، وفي كثير من الحالات لا تحقق الا عائدا صافيا محدودا من النقد الأجنبي . ولم يجر خلق عمالة في الصناعة مثلما كان متوقعا . ومن سمات الصناعات التي أنشئت تحت ظل ظروف وافتراضات تختلف عما هو سائد الآن : الاستغلال الناقص للقدرات ، وضعف الانتاجية ، وعدم التكامل مع القطاعات الأخرى ، وتجمع الصناعات في المناطق الحضرية الكبرى ، والمشاكل البيئية ، والتكاليف الاجتماعية المتزايدة . ويتوقع حدوث تحديات متزايدة في الثمانينات والتسعينات من حيث التطورات التكنولوجية في مجال العمليات والمنتجات الصناعية وتنظيم الأعمال ؛ وامكانية الوصول الى الأسواق ؛ وهياكل الأسعار المتغيرة ؛ وتدفقات النقد الأجنبي .

١١٤ - في السنوات الأخيرة توقف سير التصنيع في كثير من البلدان النامية ، بل تراجع في بعض الحالات . وهناك صناعات مهددة بالانقراض ، بعد أن أنشئت بتكاليف مالية كبيرة والتزامات طويلة المدى من حيث الموارد الداخلية والخارجية على السواء .

١١٥ - وانطلاقا من هذه الخلفية ، يمكن ابراز مجالات الاهتمام التالية ، للمناقشات المعنية باعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع والانتعاش الصناعي .

١١٦ - أولا ، خلقت الأزمة الاقتصادية الحالية أزمة في تصنيع البلدان النامية وفي المفاهيم والتصورات الأساسية المتعلقة باعادة تشكيل الهيكل الصناعي في العالم .

١١٧ - ثانيا ، ينبغي النظر الى الانتقادات الموجهة الى نمط التصنيع فيما مضى وعدم الرضى عنه كحجج ضد شكل واتجاه التصنيع وليس كحجج ضد التصنيع نفسه . وينبغي اعادة التأكيد على الحاجة الى التعجيل في تصنيع البلدان النامية وتعزيز الدعوة الى اعادة تشكيل الهيكل الصناعي في العالم . اذ لا يمكن للبلدان النامية الوفاء بالاحتياجات المادية الأساسية لسكانها الا عن طريق التصنيع . وقد قدّر أنه اذا أريد الوفاء بالحد الأدنى من احتياجات ألـ ٢٠ في المائة الذين يمثلون أفقر السكان في البلدان النامية بنهاية هذا القرن ، فانه يلزم للدخل القومي لهذه الأقطار أن ينمو بمتوسط ٧-٨ في المائة سنويا ، مما يعني التوسع في الصناعة التحويلية بأكثر من ١٠ في المائة سنويا . ومن ثم فان التنمية هي التصنيع .

١١٨ - ثالثا ، رغم أوجه القصور في التطورات الماضية في البلدان النامية فهي تكشف عن انجازات ومهارات صناعية مؤثرة . وينبغي لاستراتيجيات وسياسات التصنيع في الثمانينات والتسعينات أن تكفل توجيه الاستثمار والتشغيل الصناعي نحو أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية وادارة الموارد بفعالية . ويجب أن تستخدم الصناعة قاعدة الموارد الطبيعية بعناية لضمان تحقيق تنمية صناعية قابلة للاستمرار على المدى البعيد . ويجب النظر الى العلوم والتكنولوجيا على أنها أحد المدخلات الأساسية في عملية اعادة تشكيل الهيكل الصناعي الوطني . وينبغي أن تكون قدرات البحث والتطوير ورصد التطورات التكنولوجية العالمية أحد الأسس اللازمة لتعزيز هذه العملية .

١١٩ - رابعا ، تميل بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، بسبب نظمها المتشددة ومعدلات البطالة المرتفعة نسبيا فيها ، الى مقاومة تكييف صناعاتها لمواكبة اعادة التشكيل الهيكلي الدولي . الا أن هذه السياسة ، الى جانب أنها تسد الطريق أمام امكانية تحسين الرفاه العالمي ، قلما يمكنها أن تحل المشاكل الداخلية . وهناك ما يدفع الصناعة التحويلية باستمرار الى انتهاج تكنولوجيات تقلل من استخدام الأيدي العاملة . ولذلك فانه لا مقاومة اعادة التشكيل الهيكلي ولا التكييف " الايجابي" عن طريق ترشيد الانتاج سيكون في وسعهما توليد العمالة أو حمايتها بما يكفي لتعويض أثر الاتجاهات طويلة المدى لانخفاض العمالة في الصناعة . وحتى المحاولات الرامية لمنح دعم رسمي لمزيد من الاستثمارات في المجمعات الصناعية التحويلية الجديدة بهدف خلق فرص للعمل لن تستطيع سوى معالجة الصعوبات القصيرة المدى . وفي موازاة هذه السياسات الحكوميه ترى العديد من هذه البلدان بان اعادة تشكيل الهيكل الصناعي على النطاق الدولي ينبغي أن يترك لـ " اليد غير المنظورة " لقوى السوق .

وعلى النقيض من ذلك ، يمكن التأكيد على أنه من الجوهري جعل السياسات والقوى الدافعة الوطنية والدولية على السواء واضحة للعيان والاعتراف بترابطها .

١٢٠ - خامسا ،ثمة حاجة الى تحقيق تناسق أكبر بين الاستراتيجيات التي تتبعها البلدان النامية على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي ، كما تم الكشف عنها ، على سبيل المثال ، بواسطة نظام المشاورات . ويبدو ان هناك ضرورة لأن تقوم البلدان النامية ، على المستوى الوطني ، بمواءمة دور الصناعة بالنسبة لأهدافها الانمائية بما فيها النمط المستصوب للطلب المحلي ؛ وأن تزيد انتاج المعدات والمنتجات الوسيطة المطلوبة للقطاعات الرئيسية من الاقتصاد ؛ وأن تحدد الأحوال التي ينبغي فيها تشجيع المشاركة الأجنبية ، والمستويات المطلوبة من التكنولوجيا ، بما يتوافق مع استراتيجيات التصنيع القائم على الاعتماد على النفس ؛ وأن تنمي الموارد البشرية بهدف تسهيل اتقان الالمام بالتكنولوجيا وما يتصل بها من معارف .

١٢١ - سادسا ، ينبغي النظر الى النُهج الجديدة في اعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، على أساس الاعتبارات المتوسطة والطويلة المدى . وهذا يعني أن يصمم للمرحلة الأولية برنامج دولي للانعاش ، وكذلك تعديلات هيكلية في الصناعة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وفي هذا البرنامج الانعاشي يجب حل مشكلة الديون التي تشكل العائق الرئيسي للنمو في البلدان النامية . ويجب أن تتمكن البلدان النامية من استئناف تنميتها عن طريق انتاج وتصدير المصنوعات عن طريق القدرات التي استوردت بموجب قروض من البلدان المتقدمة النمو . وينبغي ملاحظة أن هذه الصادرات من المعدات من البلدان المتقدمة قد ساهمت بالفعل الى حد كبير في استمرار النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمدة طويلة .

١٢٢ - من المتوقع للتدويل والاستقطاب متعدد الأطراف للانتاج الصناعي أن يسرعا الخطى ، ومن المنتظر أن تنشأ صور جديدة لتقسيم قطاعي وجغرافي للعمالة ورأس المال . والأمر الذي ويستحوذ على الاهتمام هو ما اذا كانت البلدان النامية ستكون قادرة - في شكل جماعي أو منفرد - على توقع هذه التطورات في الوقت المناسب ، ومن ثم تعزز التعاون الصناعي فيما بينها في المسائل المتعلقة ، في جملة أمور ، بالتجارة والتكنولوجيا والتمويل .

١٢٣ - وتقتضي عملية اعادة تشكيل الهيكل العالمي طويلة الأجل في المستقبل اعطاء قدر أكبر من الاهتمام المنظم لتحقيق تقارب دولي بين النُهج الصناعية الوطنية . ولابد من صياغة المفاهيم الوطنية الجديدة بصدد الهيكل الصناعي " المفضل " في التسعينات في حدود اطار مشترك من النهج على المستويات ما دون الاقليمية والاقليمية والدولية من أجل التغلب على سياسات الاستجداء من الجار ، والحد من الاختلالات قصيرة الأجل في الانتاج ، والتحرك نحو صور جديدة (ولكن مرنة) للتقسيم الدولي للعمل . وللوصول الى هذه الغاية أرسى المجتمع الدولي فكرة متماسكة وأساسية بشأن اطار هيكل لتقسيم دولي متغير للعمل ومجموعة من الآليات ونظم المعلومات ، كما في نظام اليونيدو للمشاورات .

١٢٤ - وينطوي اعطاء اهتمام مناسب لموضوع اعادة تشكيل الهيكل الصناعي في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الحالي (خريف عام ١٩٨٣) على صعوبة خاصة لسببين ، أولهما عدم اليقين بالنسبة لمدى سرعة الانتعاش في بدايته ، ونطاقه ، وتأثيره ، وثانيهما أن هذا البحث لا يستطيع أن يعكس سوى " الموجة الأولى " للتغييرات المذهلة في القطاع الصناعي للبلدان المتقدمة في الوقت الذي تؤثر فيه هذه التغييرات على البلدان النامية . وهناك موجة ثانية من التغييرات آخذة في النمو ، بيد أن ملامحها وأصداءها على مختلف تجمعات البلدان النامية لن تتضح الا تدريجيا . وقد تنطوي هذه التغييرات على الخروج عن مفاهيم راسخة مثل " الصناعة " و " المصنع " والاتجاه نحو أشكال ونظم جديدة للانتاج والتوزيع على مستوى العالم كله .

١٢٥ - ازاء المأزق المتمثل في الوقوع بين الافتراضات والمفاهيم المتآكلة وبين صيغ اعادة التشكيل الهيكلي الآخذة في الظهور وان كانت لم ترسخ بعد ، يصبح من المهم التقدم ببعض الاقتراحات على الأقل لوضع مبادىء لاعادة تشكيل الهيكل العالمي كي يتمكن المؤتمر من تصور مقترحات بشأن اجراءات ملموسة تقوم بها الحكومات وتصميم مهام ملائمة تضطلع بها اليونيدو . ولبلوغ هذه الغاية يتعين النظر في القضايا التالية :

١٢٦ - لا ينبغي النظر الى مفهوم اعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي كمجرد اجراء احصائي للتغييرات التي تحدث في موقع الانتاج الصناعي ، اذ لا بد أن يكون لهذا المفهوم مضمون معياري ونوعي كذلك . واعادة تشكيل الهيكل الصناعي كعملية طويلة الأجل من شأنها أن تشمل ليس فقط ارساء طاقة الصناعة التحويلية في حد ذاتها (مثل انتاج مكونات الصناعة أو تجميعها كل على حدة) في بلد نام ، وانما أيضا البناء المتوائم لقدرة ذلك البلد على الادارة والتوسع والتكيف وتوجيه التنمية الصناعية بوصفها جزءا من عملية التنمية الوطنية .

١٢٧ - يشكل مفهوم ونهج اعادة التشكيل العالمي جزءا من عملية متكررة تحتاج الى رصد مستمر من كافة الحكومات .

١٢٨ - ان احدى الوظائف الرئيسية لمهمة الرصد التي تضطلع بها اليونيدو هي زيادة وضوح السياسات الوطنية في مجال التنمية والتكييف في الميدان الصناعي ، والعمل على اعتماد مجموعة من المبادىء اللازمة لتوجيه سياسات اعادة تشكيل الهيكل الصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٢٩ - وهناك مهمة أخرى لليونيدو ، وهي مساعدة البلدان النامية ، فرادى أو مجموعات على تقدير التطورات العالمية وآثارها ، والمشاركة على هذا الأساس في تصميم استراتيجيات الانتاج والتجارة والمعاونة في البحث وتلبية متطلبات الهياكل الأساسية في بيئة دولية متغيرة ومن الوسائل الهامة لتحقيق ذلك احداث المزيد من التطوير في الحوار الدائر في نطاق نظام المشاورات . وهنا تبرز أسئلة يتعين طرحها : هل بوسع البلدان النامية تجنب نواحي التصلب والمشاكل الهيكلية التي تعوق الآن فيما يبدو

بعض البلدان الصناعية ؟ هل يمكن دعم البلدان النامية على نحو فعّال في سعيها لتحقيق تبادل أكثر كثافة للسلع الانتاجية فيما بينها ؟ وهل تستطيع البلدان النامية أن تدرك سلفا التطورات التكنولوجية من خلال شبكات الرصد الوطنية والدولية على مستوى قطاع الصناعة ؟ وهل يمكن تصور الأشكال والصيغ الجديدة التي تضعها البلدان المتقدمة النمو لاعادة توزيع مجموعات الخدمات والمهارات والانتاج ؟ وهل يمكن مساعدة البلدان النامية تقنيا وتمويليا على نحو أفضل ومن خلال المدخلات المناسبة في تحديد وتنفيذ مشاريع التكييف الهيكلي في مواجهة التحيز القائم لمصلحة المشاريع الكبرى الجديدة ؟ وهل يمكن أن تشكل الاتفاقات القطاعية الاسترشادية وسيلة لاحداث تغيير منظم في الهياكل الصناعية العالمية مع أقل قدر ممكن من الاختلال ؟

١٣٠ - يقتضي أداء المهام وضع سياسات دولية تلقى موافقة اجماعية عليها ، كما تدعو الحاجة الى اعطاء بعض أنشطة اليونيدو شكلا وتوجيها جديدين . وفيما يتعلق بالمطلب الأخير ينبغي ايجاد قوة دافعة خاصة من أجل : (أ) اقامة نظام لتبادل المعلومات حول اعادة تشكيل الهيكل الصناعي الدولي والسياسات المتصلة به يستفيد من المعلومات التي جمعتها اليونيدو بطريقة منهجية ؛ (ب) اقرار برنامج خاص لدراسات الجدوى المتعلقة ببرامج البلدان النامية لتكييف الهياكل الحالية فيها ؛ (ج) انشاء برامج خاصة للتعاون التقني والخدمات الترويجية لمساعدة البلدان النامية في وضع برامج لتكييف الهياكل الحالية ؛ (د) توفير دعم منظم لاجراءات أكثر دينامية لاعادة تدريب المهارات البشرية ولاقامة صلات أقوى بين التعليم والتدريب والمهارات التي تحتاج اليها الصناعة .

١٣١ - وبالاضافة الى ذلك ، تدعو الحاجة الى استخدام نظام اليونيدو للمشاورات الى أقصى طاقته كآلية راسخة يمكن بواسطتها دراسة الجوانب ذات الصلة لاعادة تشكيل الصناعة العالمية . كما يوفر النظام أيضا محفلا ذي مرونة كافية للسماح باجراء مفاوضات بناء على طلب الأطراف المعنية (PI/84,Para.31). وقد سعى النظام أولا وقبل كل شيء الى الحصول على آراء الأطراف المعنية حول ما يمكن أن يكون نصيب البلدان النامية في قطاعات معينة من الصناعة . وقد أمكن ، على أساس المناقشات التي تمت حتى الآن ، الوصول الى توافق عام في بعض القطاعات حول النصيب الذي يمكن للبلدان النامية أن تتطلع اليه بواقعية في العام ٢٠٠٠ . ورغم أن هذه الاتفاقات التوافقية المبدئية لا تلزم المشتركين ولا بلدانهم ، فهي ذات أهمية كبرى لواضعي السياسات . ولكونها ناتجة عن مناقشات متعمقة ومساومات عنيفة بين خبراء متمرسين ، فهي تعبر عن نظرة مشتركة لتطور قطاع معين في المستقبل ، وبصفة أهم ، نقطة التقاء مقبولة للمصالح المعنية (ID/B/284 ، الفقرة ١٠٠) .

١٣٢ - وقد أمكن ، في كثير من القطاعات ، التقدم خطوة أخرى ، بتحديد مجالات وعناصر زيادة التعاون الصناعي ووضع ترتيبات مقبولة لكل الأطراف تؤدي الى تسهيل تحقيق الأنصبة التي سبق الاتفاق عليها مبدئيا (ID/B/284 ، الفقرة ١٠١) . وقد تم

اتخاذ خطوة أخرى بترجمة النوايا العامة المتعلقة بالتعاون الصناعي الى وسائل محددة ترمي الى تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة المعنية بالتعاون الصناعي الدولي (ID/B/284 ، الفقرات ١٠٢ - ١١٠) .

١٣٣ - وفي هذا الصدد ، قدم اقتراح في الدورة السابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية بأن النهج القطاعي المتكامل في المشاورات ينبغي أن يؤدي تدريجيا من تبادل المعلومات الى تحديد مبادىء عامة للتعاون ، ثم الى وضع اطار استرشادي للتعاون القطاعي ، وأخيرا الى وضع برنامج عمل ينفذ على المستويين القطري والاقليمي وتشترك فيه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية (Para.55 و ID/242) الفقرة ٥٤). وسيدعم اقرار مثل هذا النهج قدرة نظام المشاورات على القيام بدوره كاملا في اعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية ، عن طريق اشتراك كل الأطراف المعنية ومراعاة مصالح كل منها .

١٣٤ - حبذ المدير التنفيذي ، في تقريره الخاص المقدم الى مؤتمر اليونيدو العام الثالث (Para.55 و ID/242) ، تعزيز نظام المشاورات بجعل المجلس يقوم باستعراض التوصيات التي تقرها المشاورات ، بعد أن تدرسها لجان تقنية فرعية ، ثم نقل هذه التوصيات الى الجمعية العامة . وسوف يؤدي ذلك الى أن تتخذ الحكومات المعنية اجراءات ايجابية . وقد قدم المدير التنفيذي ، لاحقا ، اقتراحا حول كيفية الانتقال من المشاورات الى المفاوضات (ID/B/284 ، الفقرات ١٤٦ - ١٥٠) . ويتطلب الاعتراف بالحقائق المتغيرة للصناعة العالمية اتباع نهج جديدة نحو التعاون الصناعي الدولي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وقد أدى هذا الاعتراف أيضا الى بروز فكرة أن هناك مصالح متبادلة في التوصل عن طريق المفاوضات الى اتفاقات قطاعية استرشادية من أجل دعم تصنيع البلدان النامية المقرون بأقل قدر ممكن من الاخلال بالاقتصاد العالمي . وبناء على ذلك ، اقترحت أمانة اليونيدو التفاوض على عدة أنواع من الاتفاقات القطاعية المتعددة الأطراف (ID/B/284 ، الفقرات ١٥١ - ١٥٧) .

الحواشي

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " نظام الحمائية، والعلاقات التجارية ، والتكييف الهيكلي ، (TD.274) ، الفقرة ١٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ، الفقرات ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) أنظر محاضر جلسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، بلغراد ، ٦ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ، الجزء الأول الفرع " ألف " (تحت الاعداد) .

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " نظام الحمائية ، والعلاقات التجارية ، والتكييف الهيكلي" (TD.274) الفقرة ١٦٩ .

(٥) المصدر نفسه ، الفقرتان ١٧٠ و ١٧١ .

(٦) المصدر نفسه ، الفقرات ١٧٠ - ١٧٢ .

(٧) الأمم المتحدة ، نشرة الاحصائيات الشهرية ، أيار/مايو ١٩٨٢ الجدول الخاص " دال ".

(٨) التدفقات الدولية للتكنولوجيا الى البلدان النامية ، دراسة تحليلية رقم ٢ (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٧٩) ص ٥ والصفحات ١٧ - ١٩ . أنظر أيضا " الدراسة العالمية الأولى حول صناعة السلع الانتاجية : استراتيجيات التنمية " ، (ID/WG.342/3) ؛ " التكنولوجيا في خدمة التنمية" (ID/WG.342/5) العدد الأول : الامكانيات والتقدم المحتمل لتنمية صناعة السلع الانتاجية في البلدان النامية بما فيها البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة" (ID/WG.342/1) ؛ تقرير عن المشاورة الأولى حول صناعة السلع الرأسمالية (ID/276) ؛ البنك الدولي ، " قطاعات السلع الانتاجية في أقل البلدان نموا : حالة تتطلب تدخل الدولة " ، ورقة عمل أعدها موظفو البنك برقم ٣٤٣ ؛ Howard Pack, "Fostering the capital goods sector in LDCs", World Development, vol. 9, No. 3 (1981).

(٩) أنظر أيضا : National Academy of Engineering, The Competitive Status of the U.S. Machine Tool Industry: A Study of the Influence of Technology on International Industrial Competitive Adventage, (Washington, D.C., National Academic Press, 1983); Commission des Communautés européennes, "L'industrie européenne de la machine - outil situation et perspectives"(III/A/1) (October 1982); and "Machine tools and new technology", دراسة أعدها المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لعمال المعادن ، المنعقد في برن من ٦ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (وخاصة الفصلين الثالث والرابع) .

الحواشي (تابع)

(١٠) اسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "نقل التكنولوجيا بين الشمال والجنوب" (باريس ، ١٩٨٢) .

(١٢) أنظر د. أرنست ، " معدات الصناعة التحويلية للتشغيل الآلي في فترة الأزمات " ، تقرير أعد لليونيدو في عام ١٩٨٣ .

(١٣) أنظر اعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية في فترة التآزم - دور الابتكار (UNIDO/IS.285) ، الفصل السادس .

(١٤) أنظر " الدراسة الأولى عن صناعة البتروكيميائيات على مستوى العالم : ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ " (UNIDO/ICIS.83) ص ٤٦ - ٥٣ .

(١٥) بالنسبة للتقرير الخاص بالمشاورة ، أنظر UNIDO/ID/273 و corr. 1. .

(١٦) انظر **General Orientations on Policies for Readjustment** ، التي اعتمدها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنعقد على المستوى الوزاري في حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، والمقتبسة في **Textile and Clothing Industries: Structural Problems and Policies in OECD Countries (Paris, OECD,1983) p. 9.**

(١٧) أنظر تقرير الحلقة الدراسية المعنية ببحث التغييرات الهيكلية في الصناعة في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبية ، بودابست ، ٢٢ - ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ (ID/WG.357/11).

(١٨) انظر "برنامج اليونيدو الخاص بالفتوحات التكنولوجية" (UNIDO/IS.411) ؛ والورقة الخلفية الخاصة بالبند ٥ (ب) (ID/CONF.5/6) ؛ وتقرير المحفل الدولي عن نواحي التقدم التكنولوجي والتنمية ، المنعقد في تبيليسي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من ١٢ الى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٣ كواحد من الاجتماعات رفيعة المستوى لفريق الخبراء تمهيدا للمؤتمر العام الرابع لليونيدو (ID/WG.389/6) ؛ وكذلك D. Ernst, "Industrial Redeployment and Control over Technology - Consequences for the Third World", in Vierteljahresberichte, No.83, 1981, P.14.

(١٩) أنظر : J. Rosany, Biotechnologies et bioindustries (Paris, La Documentation française, 1979) ؛ وكذلك F. Gros and others, "Sciences de la vie et société", (Paris, la Documentation française,1979) .

(٢٠) أنظر : P. Judet, "A propos du traitement des matières premières économies d'échelle et réduction de taille", paper presented to the OECD Development Centre, 14-16 January 1980 .